الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم التسيير

رقم: .....

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع : التسيير

تخصص: ادارة المالية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

تحت عنوان:

جرد وتقييم المخزونات في المؤسسة الاقتصادية - دراسة حالة مؤسسة الحضنة حليب المسيلة -

من إعداد:

- **رنجي سيف الدين**
- **دلوم يوسف**

تحت إشراف الدكتور:

الباهي مصطفى

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الجامعة	الصفة
د. بن البار ساعد	جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	رئيسا
د. الباهي مصطفى	جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	مشرفا ومقررا
د.سليماني محمد	جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	مناقشا

السنة الجامعية : 2021-2022

بسم الله

الرحمان الرحيم

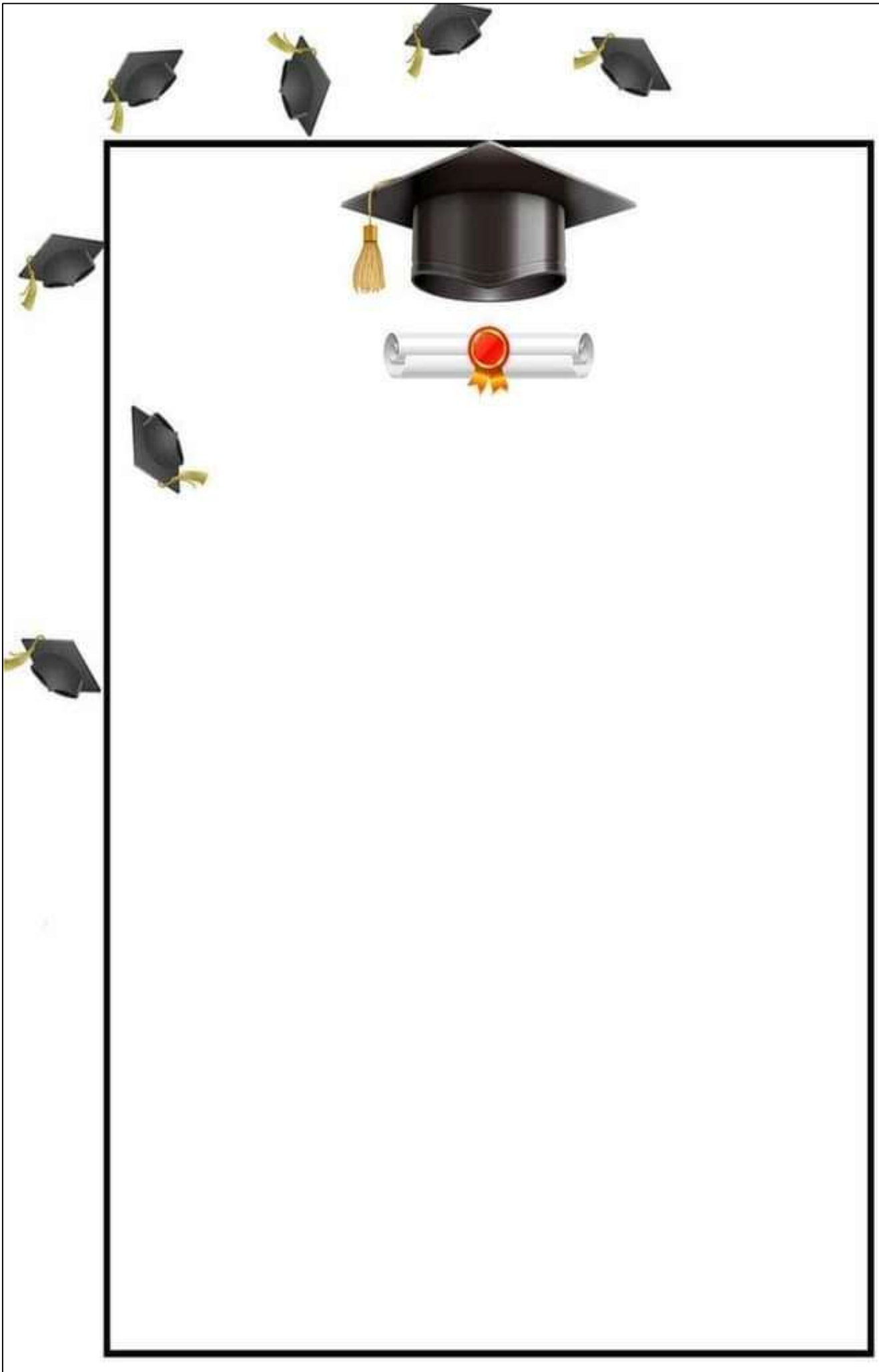

الفهرس

الفهرس..... 4

المقدمة 6

الفصل الأول: المخزونات ووظيفة التخزين في المؤسسة الاقتصادية 11

المبحث الأول: مفاهيم حول المؤسسة الاقتصادية 12

المطلب الأول: تعريف المؤسسة الاقتصادية و أنواعها. *13*

المطلب الثاني: خصائص و أهداف المؤسسة الاقتصادية *18*

المطلب الثالث: وظائف المؤسسة الاقتصادية: *19*

المبحث الثاني: المخزونات ووظيفة التخزين. 20

المطلب الأول: ماهية المخزونات و أنواعها *21*

المطلب الثاني: تعريف وظيفة التخزين وأهدافها: *26*

المطلب الثالث: علاقة وظيفة التخزين بالوظائف الأخرى. *27*

الفصل الثاني: جرد و تقييم المخزونات في المؤسسة الاقتصادية 31

المبحث الأول: جرد المخزونات 32

المطلب الأول: تعريف الجرد وأنواعه *32*

المطلب الثاني: طرق تقييم المخزونات *36*

المطلب الثالث: المتابعة اليومية لحركة المخزون *45*

المبحث الثاني: التسوية المحاسبية للمخزونات في نهاية السنة 51

المطلب الأول: تقييم الإدخالات و الإخراجات *51*

المطلب الثاني: تسوية حسابات المخزون. *55*

الفصل الثالث: دراسة حالة (مؤسسة حضنة حليب) 64

المبحث الأول: تقديم عام حول ش.ذ.م.م حضنه حليب. 65

المطلب الأول: تعريف بالشركة محل الدراسة. *65*

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمؤسسة: *68*

المطلب الثالث: وظيفة التخزين في المؤسسة. *70*

المبحث الثاني: معالجة وتقييم المخزونات في المؤسسة قيد الدراسة. 75

المطلب الأول: تقييم المخزونات وفق طريقة التكلفة الوسطية المرجحة بعد كل إدخال. *75*

المطلب الثاني: تسوية فروقات الجرد *77*

المطلب الثالث: خسائر القيمة عن المخزونات 79

الخاتمة العامة 84

قائمة المراجع المستخدمة..... 88

فهرس الأشكال

الشكل رقم (01) يومية إخراج 52

الشكل رقم02 : الهيكل التنظيمي لمؤسسة الحضنة..... 69

قائمة الجداول

الجدول رقم(01) بطاقة المخزون بعد كل إدخال **38**

الجدول رقم(02) بطاقة المخزون لمجموع الإدخالات..... **40**

الجدول رقم(03) بطاقة المخزون لمجموع الإدخالات + مخزون أول مدة **41**

الجدول رقم(04) طريقة نفاذ المخزونFIFO **43**

الجدول رقم(05) طريقة نفاذ المخزونLIFO **44**

الجدول رقم(06) بطاقة المخزون بالكمية01..... **56**

الجدول رقم(07) بطاقة المخزون خسارة قيمة..... **59**

الجدول رقم 08 : بطاقة المخزون حسب طريقة التكلفة الوسطية المرجحة بعد كل إدخال..... **76**

الجدول رقم(09) بطاقة المخزون **77**

الجدول رقم(10) النتيجة الجبائية..... **80**

المقدمة

المحاسبة كميدان من ميادين المعرفة تتغير و تتطور لتلبية إحتياجات مستخدميها أو المستفدين من مخرجاتها ، فتعددت بذلك الأهداف و الأغراض من الأنظمة المحاسبية وتنوعت مكوناتها ، ومع تطور المفاهيم و التقنيات ، و القواعد في ظل العولمة بات من الضروري السعي إلى الوصول إلى لغة مشتركة تعبر بشكل موحد على الوضعية المالية للمؤسسة.

لقد صنف النظام المحاسبي المالي الأصول إلى عناصر جارية و أخرى غير جارية و الخصوم تصنف إلى أموال خاصة و خصوم غير جارية و خصوم جارية

نحن بصدى دراسة المخزونات التي تعتبر من الأصول الجارية و هي الأكثر تداولا في المؤسسات الصناعية و التجارية، و تتعدد أنواعها و حركاتها في المؤسسة لدرجة أن نفس التدفق للمخزون كالدخول للمخازن لا يكون مصدره نفس العملية، فيمكن أن يدخل بسبب حالة الشراء أو يدخل بسبب عملية الإرجاع كما أن نفس العنصر لا يمكن أن يعتبر و يسجل بنفس الكيفية لدى مؤسستين مختلفتين.

كما تقوم المؤسسة باختلاف نشاطها و نوعها على مدار السنة المالية بعدة عمليات محاسبية و مالية، فسواء كانت المؤسسة تجارية أو صناعية فإنها تقوم بعملية الجرد المادي و المحاسبي لمخزوناتها ، سواء كان هذا الجرد يقام كل مرة في السنة أو في كل سداسي أو كل ثلاثي ،حسب القانون و النظام الداخلي لكل مؤسسة و أيضا كما تقوم بعض الشركات بتقييم مخرجاتها و مدخلاتها باستعمال الطريقة التي تراها المؤسسة مناسبة من طرق التقييم ،باستعمال طريقة التكلفة الوسطية المرجحة، أو طريقة من دخل أولا يخرج أولا، أو طريقة ما دخل أخيرا يخرج أولا.

هنا تتطرق المؤسسة للتسيير و التنسيق الفعال للموارد المتاحة من خلال العمليات المتكاملة للتخطيط و التنظيم و التوجيه و الرقابة، لتحقيق أهداف العمل الجماعي بطريقة تعكس الظروف السائدة، أو تحقيق المسؤولية الاجتماعية لذلك العمل.

❖ **إشكالية البحث:**

من خلال ما سبق يمكن بلورة إشكالية البحث والتي يمكن صياغتها في السؤال الرئيسي الآتي :

كيف يتم جرد وتسوية المخزونات في المؤسسة الاقتصادية؟

ومن خلال هذا السؤال الرئيسي يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

❖ **الأسئلة الفرعية:**

أ/ ما هو المقصود بالمخزون؟ وما هي أهميته في المؤسسة؟

ب/ كيف تتم عملية تقيم و جرد المخزونات؟

ج/ ما هي الإجراءات والطرق العلمية المتبعة في تسيير المخزون ؟

❖ **فرضيات البحث:**

أ/ المخزون هو عبارة عن مجموعة من السلع أو المواد الموجهة للبيع أو الإنتاج أو الشراء، وتكمن أهميته في المحافظة على السير الحسن للمؤسسة.

ب/ تعتمد المؤسسة على عدة طرق لتقييم المخزونات، كما تعد وظيفة جرد المخزونات من بين الوظائف الأساسية لها.

ج/ أهم الإجراءات المتبعة في تسيير المخزون هي التسجيل الدقيق في السجلات لحركة المخزونات .

❖ **أهمية الموضوع:**

هناك عدة جوانب تبرر أهمية دراسة المخزون، إذ يعتبر المخزون بمثابة المحرك لكل من عمليتي الإنتاج والتسويق، ومن هنا تعطي الإدارة أهمية كبيرة لتوفير مستلزمات المؤسسة واحتياجاتها من مواد و مستلزمات وتوفير المعروض الكافي والمطلوب من السلع والخدمات النهائية، كي تتمكن المؤسسة من استغلال جميع الفرص التي تتاح أمامها وتحقيق أكبر حصة لها في السوق كما أن التسوية المحاسبية للمخزون تمكن من تحديد المخزون الفعلي الذي تتم عليه مختلف العمليات المالية.

❖ **أسباب إختيار الموضوع:**

وقع إختيارنا على موضوع جرد وتسوية المخزونات في المؤسسة الاقتصادية لأسباب ذاتية و أخرى موضوعية.

✓ **الأسباب الذاتية :**

– اعتبار الموضوع من مجال دراستنا، وكذا توفر الدراسة التطبيقية له.

– الاستفادة المستقبلية حاضة في الحياة العملية.

✓ **الأسباب الموضوعية:**

– محاولة ربط الدراسة النظرية بالدراسة التطبيقية .

– القيمة و الأهمية الكبيرة التي يكتسبها الموضوع الذي نحن بصدد البحث فيه.

❖ **أهداف الدراسة:**

– محاولة انجاز بحث يكون عبارة عن مادة نظرية و ميدانية يساعد الطالب المهتم بهذا الموضوع.

– محاولة التعرف و الإحاطة بالمفاهيم الأساسية المتعلقة بجرد وتسوية المخزونات.

❖ **حدود الدراسة:**

- **الحدود المكانية:** إنحصر البحث على مؤسسة حضنة حليب **(Hodna Lait)**.
- **الحدود الزمانية:** أجري هذا البحث خلال سنة 2022

❖ **المنهج المتبع:**

و للإلمام بجوانب الموضوع، اعتمدنا إلى إتباع المنهج الوصفي التحليلي كونه يسمح لنا باستخدام مختلف المصطلحات والأشكال و الجداول كما إعتمدنا المنهج التطبيقي لدراسة حالة مؤسسة حضنة حليب.

❖ **صعوبات البحث:**

واجهتنا بعض الصعوبات عند إعدادنا للبحث نذكر منها:

- قلة المراجع الجديدة المتعلقة بالموضوع.
- قصر المدة لإعداد البحث.
- التضارب في الواقع النظري وكيفية تطبيقه عمليا.

تقسيمات البحث:

إنجاح أي عمل لابد من خطة واضحة تسمح بتنظيم هذا العمل، وفي موضوعنا هذا قمنا ببناء خطة من خلالها تنظيم البحث بشكل يسمح للقارئ فهم واستيعاب المعلومات الموجودة بسهولة، ولهذا تضمنت خطة ثلاث فصول:

تناولنا في الفصل الأول المخزونات ووظيفة التخزين في المؤسسة الاقتصادية حيث قسمنا الفصل إلى مبحثين،حيث يتناول المبحث الأول مفاهيم حول المؤسسة الاقتصادية أما المبحث الثاني فيتضمن المخزونات ووظيفة التخزين

أما في الفصل الثاني تناولنا جرد وتقييم المخزونات في المؤسسة الاقتصادية، حيث قسمناه إلى مبحثين حيث يتناول المبحث الأول جرد المخزونات، أما المبحث الثاني فيتضمن التسوية المحاسبية للمخزونات في نهاية السنة.

أما الفصل الثالث فقد خصص للجانب التطبيقي لإظهار جرد وتسوية المخزونات في المؤسسة الإقتصادية على أرض الواقع، حيث قسم إلى مبحثين، المبحث الأول تقديم المؤسسة المتمثلة في **مؤسسة ذات مسؤولية محدودة حضنة حليب (SARL HODNA LAIT)**، وفي المبحث الثاني دراسة حالة تطبيقية حول معالجة وتقييم المخزونات في المؤسسة قيد الدراسة.

الفصل الاول

المخزونات ووظيفة التخزين في المؤسسة الاقتصادية

تمهيد:

وظيفة التخزين من أهم وظائف المنشآت على اختلاف أنواعها،وذلك لأنها تؤثر تأثيرا مباشرا على الأموال و العمليات ،فهي ذات صلة وثيقة بمستوى الكفاءة التي تتمتع بها المنشأة و فضلا على أن المخازن بكفاءتها و حسن تنظيمها و إدارتها تعكس مدى الفعالية في استخدام الأموال فهي أيضا حلقة الوصل بين العمليات الإنتاجية و التسويقية، تلك العمليات التي تعتمد اعتماد مباشرا على المخازن و التخزين و عليه قمنا في هذا الفصل بالتطرق إلى أهم المفاهيم المتعلقة بالمؤسسة و المخزون وكذا وظيفة التخزين.

المبحث الأول: مفاهيم حول المؤسسة الاقتصادية

تمهيد:

شغلت المؤسسة الاقتصادية منذ ظهورها في القرن الثامن عشر ميلادي كشكل من أشكال تنظيم النشاط الاقتصادي حيزا معتبرا في كتابات و أعمال الاقتصاديين بمختلف اتجاهاتهم الإيديولوجية و الفكرية، باعتبارها النواة الأساسية في النشاط الاقتصادي للمجتمع الصناعي. كما أنها تعبر عن علاقات اجتماعية، لأن العملية الإنتاجية و تنظيم نشاطها بشكل عام، يتم ضمن مجموعة من العناصر البشرية متعاملة فيما بينها من جهة، و العناصر المادية و العناصر الأخرى من جهة ثانية، كما يشمل تعاملها المحيط بمختلف محتوياته و أشكاله.

المطلب الأول: تعريف المؤسسة الاقتصادية و أنواعها.

أولا: تعريف المؤسسة الاقتصادية:

لقد قدمت للمؤسسة العديد من التعاريف، في مختلف الأوقات و حسب الاتجاهات و المداخل و يمكن أن نجمع بعض التعاريف الكلاسيكية منها ضمن مجموعة منفصلة، ثم نقدم بعضا من الحديثة ومنها التعريف النظامي، إن عملية وصف أو تمييز مؤسسة اقتصادية معينة يمكن أن يتم بسهولة، نظرا لأخذ حالة حقيقية منفردة، كما أن من السهل أيضا تحديد هدف المؤسسة حسب وضعها.

ويظهر لنا ذلك في عديد التعريفات المختلفة التي أعطاها الاقتصاديون و اخترنا منها التالي حسب الفترة التي وجدت فيها:

تعريف 1 :بالنسبة لتروشي " المؤسسة هي الوحدة التي تجمع فيها و تنسق العناصر البشرية و المادية للنشاط الاقتصادي".[1]

تعريف 2:أما بالنسبة لكارل ماركس فالمؤسسة الرأسمالية تكون متمثلة في "عدد كبير من العمال يعملون في نفس الوقت تحت إدارة نفس رأس المال، و في نفس المكان من أجل إنتاج نفس السلع"

[1]ناصر دادي عدون ، **المؤسسة الاقتصادية**، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1997،ص،ص:9-10- 13

تعريف 3:و يعرف **PARETO** المؤسسة باستعمال مصطلح المنظمة " المؤسسة هي المنظمة التي تجمع عناصر الإنتاج و التي ينظمها بالشكل الذي تقوم به (الإنتاج). فهي تجريد **Abstraction**كالإنسان الاقتصادي**Lhomo economicus**، وعلاقتها مع المؤسسات الواقعية كما الإنسان الاقتصادي مع الإنسان الحقيقي، يمكن أن نجعل لها تمثلا ماديا، باعتبار وعاء **Recipient**أين تنتهي عدة قنوات التي تمثل عناصر الإنتاج و منها يخرج تيار وحيد يمثل المنتوج "

ومن خلال هذه التعريفات نلاحظ:

أنها تعرف المؤسسة الرأسمالية، على أنها منظمة أو وحدة إنتاجية، وهذا غير كامل نظر لأن المؤسسة قد تتكون من عدة وحدات، وقد تتوزع هذه الأخيرة في أمكنة مختلفة، اي ليس من الضروري وجود مؤسسة و عمالها في مكان واحد .

و يمكن أن نحتفظ هنا بالتعريف التالي للمؤسسة:

"المؤسسة هي كل تنظيم اقتصادي مستقل ماليا في إطار قانوني واجتماعي معين، هدفه دمج عوامل الإنتاج من أجل الإنتاج أو /تبادل سلع أو/ خدمات مع أعوان اقتصادين آخرين، بغرض تحقيق نتيجة ملائمة،وهذا ضمن شروط اقتصادية تختلف باختلاف الحيز المكاني و الزماني الذي يوجد فيه و تبعا لحجم و نوع النشاط "[2]

ثانيا: أنواع المؤسسات الاقتصادية:

تأخذ المؤسسات الاقتصادية أشكالا مختلفة و متعددة، فقد تأخذ شكل وحدة حرفية تقليدية أو متجر خاص ،أو شركة إنتاجية متوسطة أو مزرعة أو مصرف أو شركة متعددة الجنسيات، واختصار لعملية التصنيف فقد رأينا أن نأخذ عدد من المعايير في ذلك و هي المعايير القانونية، ومعيار الحجم و معيار الاقتصادي ثم التكنولوجي، و نحاول جمع بعض المعايير الأخرى ضمن هذه المعايير .

[2] ناصر دادي عدون، نفس المرجع ص 9-10-13

1-تصنيف المؤسسات الاقتصادية وفق المعيار القانوني :

طبقا لهذا المعيار فإنه يمكن توزيع المؤسسات إلى قسمين: مؤسسات خاصة، و مؤسسات عامة

أولا: المؤسسات الخاصة : تتخذ المؤسسات الخاصة بدورها أشكالا متعددة، ويمكن ضمها تحت نوعين أساسين:فردية و شركات .

أ: المؤسسات الفردية:

تنشأ هذه المؤسسات عن جمع شخص يعتبر رب العمل، أو صاحب رأس المال، ويقدم هذا الشخص رأس المال المكون الأساسي لهذه المؤسسة، بالإضافة إلى عمل الإدارة أو التنظيم أحيانا، و قد يقدم أيضا جزءا من عمل المؤسسة، و هذه المؤسسة تختلط فيها شخصيتها القانونية بشخصية صاحب رأس المال، تعتبر الشكل النموذجي لمؤسسة القرن التاسع عشر، إذ اقتبست نظرية الفائدة و الربح التي أعدت من طرف الاقتصاديين الكلاسيك.[3]

ب: مؤسسات الشركات:

في هذا النوع من المؤسسات التي تتفرع إلى عدة أقسام، يتوزع فيها التنظيم أو التسيير و رأس المال على أكثر من شخص، و تجب الإشارة هنا إلى أن هذه الشركات لا يمكن قيامها إلا بتوفر الشروط طبقا للقانون التجاري، و يمكن تقسيم هذه الشركات الخاصة إلى ثلاثة أقسام :

1- شركات الأشخاص : يمكن اعتبار هذه الشركات بأنها إعادة إنتاج لعدد من المؤسسات الفردية ،حيث تسمح بتجميع رؤوس أموال أكبر، و بتالي احتلال مجال للنشاط الاقتصادي، و تكون شركات الأشخاص حسب القانون التجاري الجزائري كما يلي :

1-أ: شركة التضامن : تعد هذه الشركة من أهم شركات الأشخاص إذ يقدم فيها الشركاء حصصا ، و قد تتساوى قيمها أو تختلف من شريك إلى أخر في القيمة و في طبيعة الحصة حيث تأخذ هذه

[3]ناصر دادي عدون، نفس المرجع السابق ص 54-55-56-57

الأخيرة شكلا نقديا أو عينيا ، كما أن إدارتها و تسييرها قد يضطلع بها شخص أو أشخاص من بين الشركاء أو أجنبي عنهم ، بحيث تكون ممارسة التسيير باسم الشركة التي تتمتع بشخصية قانونية مستقلة.

1- **ب: شركة التوصية** : وهي شركة تتكون من طرفين،شركاء متضامنين وهم مسؤولون عن ديون الشركة مسؤولية شخصية بمقدار ما يملكون،بالإضافة إلى حصصهم في رأس المال، وشركاء موصين أي تحدد مسؤوليتهم بقدر حصصهم.

وفي هذه الشركة لا يمكن للشريك الموصي أن يقوم بإدارة الشركة، كما أنه لا يظهر اسمه في الشركة.

1-ج: شركة المحاصة: وهي نوع خاص من الشركات،إذ رغم توفر الشروط الأساسية للشركة فهي لا تتمتع بشخصية اعتبارية، ولا رأس مال ولا عنوان، فهي عقد يلتزم بمقتضاه شخصان أو أكثر بأن يساهم كل منهم في مشروع اقتصادي بتقديم حصة مالية، أو عمل بهدف اقتسام ما ينتجه من أرباح أو خسائر، دون أن تشهر أو تكون معلومة لدى الغير.

2-: شركات الأموال:

2-أ: الشركة ذات المسؤولية المحدودة :

تعتبر هذه الشركة أقل قدما بالنسبة للأنواع الأخرى، و حسب القانون التجاري الجزائري تؤسس بين شركاء لا يتحملون الخسائر إلا في حدود ما قدموه من حصص، فهذه الشركة تتميزا إذا بمحدودية مسؤولية الشريك بقدر الحصص التي يقدمها، و التي تكون متساوية و غير قابلة للتداول.

2-ب: شركات المساهمة:

هي شركة تتكون من مجموعة من الأشخاص يقدمون حصص في رأسمالهم على شكل أسهم، وتكون قيمة هذه الأخيرة متساوية و قابلة للتداول، و يشتريها المساهم عند التأسيس أو بواسطة

الاكتتاب العام والمساهم أو الشريك لا يتحمل الخسارة إلا بمقدار قيمة الأسهم التي يشارك بها، أي تكون المسؤولية محدودة أي بمقدار الأسهم. "[4]

ثانيا: المؤسسات العامة:

لقد شهد القطاع العام في مختلف الدول الرأسمالية إنتشار واسعا للمؤسسات الدولة، سواء بالتأمينات أو بالإنشاء، تنقسم هذه المؤسسات إلى نوعين وهما مؤسسات عمومية، ومؤسسات نصف عمومية (مختلطة).

أ- **المؤسسات العمومية:** إن هذا النوع من المؤسسات انتشر في الدول الرأسمالية، وهي تعبر عن مؤسسات رأسمالها تابع لقطاع العام أي الدولة، ويكون التسيير فيها بواسطة شخص أو أشخاص تختارهم الجهة الوصية.

ب- **المؤسسات نصف العمومية (المختلطة):** لقد ظهرت هذه الشركات أول مرة في ألمانيا في القرن التاسع عشر، وانتشرت فيما بعد لتعم أوربا و بعض الدول الأخرى، ومن الأسباب الأساسية لهذه المؤسسات هي محاولة مراقبة بعض القطاعات الاقتصادية و التحكم فيها من طرف الدولة حيث تتكون هذه المؤسسات من طرفين، الأول هو الدولة و الثاني يمثل القطاع الخاص. "[5]

2-تصنيف المؤسسات حسب معيار الحجم:

يعتبر حجم المؤسسة من العناصر التي غالبا ما ترتب على أساسها المؤسسات، إلا أن هذا الحجم قد يقاس بعدة مؤشرات.

أ- **حجم الأرض أو المحل المادي:** إن هذا العنصر الذي يعتبر سهل القياس و المقارنة يمكن استعماله و خاصة في المؤسسات الزراعية التي يرتبط نشاطها بشكل كبير بالمساحة التي بحوزتها.

ب-رأس المال: يمكن أن يأخذ هذا العنصر عدة أشكال:

---

[4] ناصر دادي عدون، نفس المرجع السابق ص29

[5] عمر صخري، **اقتصاد المؤسسة** ،الطبعة الثالثة ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003،ص:29

رأس المال القانوني / رأس المال التقني / العمل /نسبة رأس المال التقني /رقم الأعمال و القيمة المضافة.[6]

المطلب الثاني: خصائص و أهداف المؤسسة الاقتصادية

- **خصائص المؤسسة :**

للمؤسسة عدة خصائص تتمثل فيما يلي:

- قيام المؤسسة بأداء الوظيفة التي وجدت من أجلها و المتمثلة في الإنتاج.
- يصعب على المؤسسة خدمة السوق كله، لذلك تقوم بتجزئة السوق أين تكون لها قدرة تنافسية.
- ملائمة المؤسسة للبيئة التي هي موجودة فيها و استجابتها لها .
- للمؤسسة شخصية قانونية من حيث امتلاكها للحقوق و الصلاحيات و من حيث واجباتها و مسؤولياتها.

وجود المستهلك الفعلي أو المتوقع، لذلك يتعين عليها التقرب أكثر من هذا الأخير بهدف زيادة قدرتها الإنتاجية.

1-خاصية الهيكلة المتطورة و الملائمة:عبارة عن المخطط الذي يرمز للهيكل التنظيمي للمؤسسة و الذي يبين لنا مختلف المديريات و المصالح الموجودة بالمؤسسة الاقتصادية.

– اللجوء إلى التكنولوجيا المعلوماتية.

– كل مؤسسة تسعى لتحقيق أهداف معينة، كالبقاء مدة أطول على مستوى السوق و تحقيق الأرباح.[7]

- **أهداف المؤسسة :**

---

[6] ناصر دادي عدوان ،**المؤسسة الاقتصادية**، مرجع سبق ذكره، ص:95/81

[7] ناصر دادي عدون ، نفس مرجع ،ص:47

يرتبط نشاط المؤسسة عادة بعديد من الأهداف التي تتجلى من خلالها الإستراتيجية للمؤسسة في حد ذاتها و من أهم هذه الأهداف:

1- اتجاه أصحاب الملكية :البحث عن تحسين المردودية (تعظيم الأرباح ، الفائدة : منتجات – نفقات)

2-إتجاه المستخدمين :يهدف هؤلاء للقيام بنشاط يبرز كفاءتهم و يحسن المراقبة لضمان العمل، و خاصة الترقية الداخلية بالتدريج.

3-إتجاه المستهلك : تنتج المؤسسة استجابة لحاجات المستهلكين و يمكن دورها الإقتصادي في محاولة الموازنة بين أهداف قيامها و متطلبات المستهلكين.[8]

المطلب الثالث: وظائف المؤسسة الاقتصادية:

تتلقى المؤسسة الاقتصادية مواد أولية، طاقة، معلومات من المحيط و تمثل هذه العناصر مدخلات فتجرى عليها تحويلات معينة لتصبح لدينا مخرجات تكون في شكل منتجات مادية وخدمات(سلع و خدمات)تباع في السوق مقابل نقود، فنلاحظ أن الناتج الذي يعرض في الأخير على المحيط هو محصلة نشاطات عديدة و منظمة يمكن تصنيفها كما يلي:[9]

1-وظيفة الانتاج:

هي وظيفة تلي وظيفة الانتاج حيث تساعد المؤسسة على تصريف منتجات و تتولى عرضها على المستهلك، اجتذابه و ترغيبه في الشراء عن طريق القرارات الأساسية اللازمة من حيث الأسعار و المواصفات، فهي مجموع العمليات المتعلقة بأعمال البيع، النقل، التخزين، التنميط وتحمل المخاطر والتسعير، والحصول على المعلومات التسويقية و الإعلان و الترويج و كل ما يؤدي إلى استرداد الأموال التي صرفت بالإضافة إلى توفير عائد معقول يعوض عما أنفق و يمكن المؤسسة من خلاله من الاستثمار و التوسع.[10]

---

[8] ناصر دادي عدون ، مرجع سبق ذكره،ص،ص:47-48

[9] زينب جوري، **تقسيم الأداء في منشأة صناعية**، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية، مارس1989، ص:13

[10] كمال الغربي، **أساسيات في الإدارة**، دار الفكر، الأردن، 1995، ص:162

2-الوظيفة الإدارية:

هي الوظيفة التي تسمح بتعبئة كل قدرات المؤسسة على جميع المستويات من اجل تحقيق الأهداف العامة، وإذا استطاعت الإدارة أن تصل إلى المستوى المطلوب من التنظيم، يعني هذا أنها قد وفرت للمؤسسة فرص النجاح الموجودة، حيث أن التنظيم هو عبارة عن تحديد و توزيع للمسؤولية التي يتم بها توزيع نشاط المؤسسة على الأفراد العاملة بها، سواء كانوا منفذين أو مشرفين وتحديد العاقة بين هؤلاء بناء على هذه المسؤوليات.[11]

3-وظيفة التسويق:

هي الوظيفة المعنية بتقدير احتياجات المستهلك من أجل توجيهها لأنشطة البحث و التطوير و إنتاج السلع المطلوبة، من أجل بيع تلك السلع لتحقيق فائض أو ربح.

4-وظيفة التمويل و المحاسبة:

في كل مؤسسة وظيفة توفر لها موارد لتمويل حاجياتها العادية و الطارئة، ونظرا لما يلعبه رأس المال في حياة المؤسسة، ونظرا لما يتطلبه من معرفة بالمحيط تعقدت فيه طرائق اقتناء رأس المال والتزاماته لفترات طويلة الأمد.[12]

المبحث الثاني: المخزونات ووظيفة التخزين.

تمهيد:

تصنف العمليات في المؤسسة إلى عمليات تمويلية ترتبط بتدبير الأموال الازمة لنشاط المؤسسة، والعمليات الرأسمالية (الاستثمارية) الخاصة باقتناء الأصول الرأسمالية، أما النوع الثالث هو العمليات الإرادية (الاستغلالية) و التي تشمل كل عمليات النشاط الجاري الذي تقوم به المؤسسة، و عمليات أخرى يترتب عليها إيرادات تحققها المؤسسة و بمقابلة الإيرادات خلال دورة

---

[11] عدنان كركور، **التخطيط العملي**، جامعة حلب،1974، ص:65

[12] عدنان كركور، نفس المرجع، ص: 65

محاسبية معينة بالمصاريف لنفس الدورة تحدد نتيجة النشاط التشغيلي (الاستغلالي) للمؤسسة، و تعد العمليات على المخزون من أهم هذه العمليات.

فالمخزون يعتبر من عناصر الأصول المتداولة غير النقدية، التي تحظى باهتمام غالبيات المؤسسات التجارية و الصناعية، في حين يقل عذا الاهتمام أو ينعدم في المؤسسات الخدمية، و ترجع هذه الأهمية كما سبق لما للمخزون من تأثير مباشر على تحديد نتيجة أعمال المؤسسة من ربح أو خسارة وبيان مركزها المالي .

وبما أن تقييم و محاسبة المخزون يعد موضوع للعديد من التحاليل المتناقضة أحيانا، بين المهتمين:

المحاسبين، المقاولين و حتى الهيئات، فقد خصصنا مبحثا كاملا و قمنا بتقسميه إلى ثلاث مطالب:

المطلب الأول: ماهية المخزونات و أنواعها

تعد المخزونات من الأصول الجارية، وهي حسب IAS2 كل المخزونات ماعدا التي حظيت بمعيار خاص بها وتتمثل في:

- مخزونات تم الحصول عليها بهدف بيعها أثناء النشاط العادي.

- مخزونات الإنتاج قيد الإنجاز تباع بعد الإنهاء من إنتاجها.

- مخزونات المواد الأولية والمواد الاستهلاكية واللوازم التي تشترى لتستهلك في العمليات الانتاجية أو تستهلك في تقديم الخدمات.

ويتمثل المبدأ الأساسي للمعيار الدولي رقم 02 في تحديد قيمة البضاعة بالتكلفة أو صافي القيمة للتحقق أيهما أقل.[13]

هدف المعيار:

[13] محمد بوتين، **المحاسبة العامة ومعايير المحاسبة الدولية**، دار النشر page bleues، الجزائر، ص: 166

يهدف هذا المعيار إلى وصف المعالجة المحاسبية للمخزون حسب نظام التكلفة التاريخية، وتعتبر تكلفة المخزون التي يجب أن يعترف بها كأصل يدرج في الميزانية حتى يتحقق الإيراد المتعلق به هي القضية الرئيسية في المحاسبة عن المخزون، ويقدم المعيار التوجيه العلمي لتحديد قيمة تكلفة المخزون التي يعرف بها فيما بعد كمصروف، ويشمل ذلك أي تخفيض إلى صافي القيمة القابلة للتحصيل .

كما يقدم المعيار الإرشاد حول معادلة التكلفة التي تستخدم لتحديد تكاليف المخزون.

نطاق المعيار: يجب تطبيق هذا المعيار في المحاسبة على المخزون في القوائم المالية التي تعد في ظل نظام التكلفة التاريخية فيما عدى ما يلي:

- الأعمال تحت التنفيذ في عقود الإنشاءات بما في ذلك عقود الخدمات المباشرة المتعلقة بها.
- الأوراق المالية.
- المخزون من الدواجن والمواشي والدواب، والمنتجات الزراعية والمعادن الخام في حالة تقييمها بصافي القيمة بموجب الممارسات المتعارف عليهافي بعض الصناعات.

أولا: تعريف المخزونات و أهميتها:

تعريف01: يمكن تعريف المخزونات على أنها عبارة عن احتياطي من منتجات في انتظار الاستهلاك وتشمل المحرك الأساسي و الجانب الأكثر حركة بعد السيولة،ونستطيع القول أيضا أن كلمة مخزون كلمة سكسونية ، ففكرة المخزون مرتبطة بمصطلح التكهن و الحذر، نخزن لكي نحمي أنفسنا من خطر الاحتياج لكن المصطلح تطور مع التطور الاقتصادي.

و توجد تعاريف أخرى للمخزون نذكر منها :

تعريف02:" المخزون هو عبارة عن مجموعة من السلع و الخدمات الداخلة في دورة الاستغلال لأي مؤسسة،سواء التي تمثل إما مدخلاتها و بتالي تحويلها من خلال مرورها بالمراحل الإنتاجية أو بيعها على حالها،و كذلك منتجاتها الموجهة لأسواقها المستهدفة".[14]

تعريف03:"المخزون هو عبارة عن مخزون السلع و الأصول الذي يتم إدامته لأغراض مختلفة منها إعادة البيع،الاستخدام في العمليات الإنتاجية قطع الغيار و المواد الاحتياطية لأعمال الصيانة المختلفة، المواد و الأصول الضرورية لإدامة العمليات التشغيلية في المؤسسة.

في المؤسسة التجارية:"يعرف المخزون على أنه مجموع البضائع الجاهزة التي تشتريها المؤسسة من الموردين لتموين المخزن ثم بيعها للزبائن دون إجراء أي تغير عليها".

في المؤسسة الصناعية:"يعرف المخزون على أنه مجموع المواد الأولية،نصف مصنعة و المواد التامة الصنع التي تكون في حوزة المؤسسة التي تشتريها من الموردين لتموين المخازن ثم تقوم بتحويلها إلى منتجات نصف مصنعة أو مصنعة تكون جاهزة للبيع".[15]

التعريف الشامل : من خلال التعاريف السابقة نستنتج بأن المخزون يشمل جميع العناصر التي تحصلت عليها المؤسسة أو أنتجتها و التي توجه إلى البيع أو الاستهلاك بغرض إشباع حاجيات التصنيع أو الاستهلاك.

تعريف المخزون وفق المعيار المحاسبي رقم02: هو مجموع السلع التي تشتريها المنشأة بهدف بيعها، في سياق النشاط العادي للمنشأة، و السلع التي هي قيد الانتاج أو التصنيع غرض البيع والسلع على شكل مواد أو امدادات تستهلك في عملية الانتاج، أو تقديم خدمات.[16]

ثانيا: أهميته:

يكمن في المحافظة على السير الحسن للمؤسسة، و التي نلخصها فيما يلي:

---

[14] علي كساب :**تسيير المخزون مقاربات مختلفة** ،ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، ص:55

[15] محمد الحناوي ، **إدارة مشتريات و المخازن** ، الدار الجامعية المصرية ، مصر 1976 ، ص : 07

[16] جمعة حميدات، **خبير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية**، طبعة عام 2014 ، ص:587

- ضمان استمرار نشاط المؤسسة، حيث يسمح بتدفق المواد الأولية الضرورية لعملية التحويل إلى قسم الإنتاج، في حالة المؤسسة الإنتاجية، كما يسمح بإشباع طلبات الزبائن بالنسبة للمؤسسة التجارية.
- يساهم المخزون في مواجهة النقص الذي يحدث في التموين ، و يعمل على تجنب كل الاختلالات في التأخر عن التموين، أو عدم توفر المواد في السوق تلجأ المؤسسة إلى إخراج المخزون لا تمام نشاطها .
- تستطيع المؤسسة الاحتفاظ بالاحتياطي من المواد و البضائع، لغرض المضاربة باستفادتهامن الظروف الجيدة للشراء و البيع، فقد تستغل الظروف الإقتصادية كأن تقوم بشراء المواد بأثمان منخفضة و تعيد بيعها بأثمان معتدلة أو مرتفعة حسب سعر السوق في الأوقات السيئة.
- كما تعمل المؤسسة على تشكيل المخزونات للحفاظ على سعر بعض السلع و المنتجات في المستوى الثابت، إذا ارتفع سعر المادة فإن جهاز التخزين يقوم بطرحها في السوق لتجنب هذا الارتفاع، والعكس عند انخفاض السعر، تقوم المؤسسة بشرائها لإعادة بيعها في السوق بأسعار مرتفعة.
- و قد تلعب المؤسسة دورا منظما في استهلاك المواد، ذات الإنتاج غير المنتظم أو الموسمي، وتلجأ المؤسسات إلى تشكيل المخزونات لاستفادتها من التخفيضات التي تحدث في سعر الوحدة عند شرائها بكميات هائلة. [17]

ثالثا: أنواع المخزونات

تتداول منشأة الأعمال أشكال عديدة من المخزون السلعي و ذلك طبقا للغرض الذي تحتاجه وعلى هذا الأساس يمكن تقسيم المخزون مع ذكر أسباب الاحتفاظ به إلى:[18]

1- **مخزون المواد الأولية** : ويتمثل في المواد الخام التي يراد تشكيلها أو تحويلها أو إدماجها مع مواد أخرى، لتكوين منتجات نهائية، قد تكون المواد الأولية على حالها أو سلع مصنوعة

---

[1] غربي، يوسف، **المؤسسة و تسيير المخزون**، مذكرة تخرج ليسانس مالية : كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005.ص19

[18] بن ربيع حنيفة، **الواضح في المحاسبة المالية وفق المعايير الدولية**، منشورات كليك، الجزء الأول ، المحمدية-الجزائر، 2005،ص،ص:128-129

في مشروع أخر مثلا : الخشب في صناعة الأثاث أو القماش في صناعة الألبسة أو الجلد في صناعة الأحذية و هذه المخزونات تخص المؤسسات الصناعية .

2- **مخزون المنتجات** : وهذه العناصر الناتجة من عملية التحويل، و نميز منها عدة أنواع تتمثل فيمايلي:

أ-مخزون منتجات نصف مصنعة: يمثل هذا المخزون منتجات تمت عليها عملية التحويل ووصلت إلى مرحلة مميزة تتشكل من أجزاء تستعمل في إنتاج منتجات تامة الصنع، كما يمكن أن تكون هذه الأجزاء المصنعة في حد ذاتها جزءا من مبيعات المؤسسة فيتم تخزينها بغرض بيعها.

ب-مخزون المنتجات تامة الصنع: وهي المنتجات التي تكون في مرحلتها النهائية و التي تخرج من ورشات الإنتاج إلى المخازن الخاصة بها من أجل أن يتم بيعها .

ج-مخزون البقايا أو المهملات: و يشمل بقايا عملية التصنيع من المواد التي ما زلت لها قيمة أو المنتجات المشوهة، حيث يمكن للمؤسسة إعادة استعمالها في منتجات أخرى أو تتخلص منها عن طريق البيع.

3- **مخزون اللوازم:** و هي العناصر التي تساعد في عملية التحويل أو تدخل في عملية تخويل ذاتها كالغراء و المسامير بالنسبة لصناعة الأثاث.

4- **السلع أو البضائع:** و هي المنتجات التي توجه للبيع دون إجراء تحويل عليها وهي تخص المؤسسات التجارية.

5- **التموينات:** كوقود المحركات أو الطاقة الأخرى أو عناصر تستهلك نهائيا في المؤسسة،أو اللوازم المكتبية.

6- **تموينات أخرى:** وهي المواد التي تساهم في عمليات المعالجة أو التصنيع أو الإستغلال، دون أن تدخل في تكوين المنتجات المعالجة أو المصنعة مثل: مثل مواد التلوين لتلوين الأقمشة و مواد معالجة القماش كي لا يتآكل و تطول مدة صلاحيته.

7-**مخزون منتجات عن التثبيتات:** وهي العناصر الناتجة عن تفكيك تثبيتات عينية (معدات مثلا)، و بهذا تحولت طبيعته من أصول عينية ثابتة إلى مخزون يتم استهلاكه في عمليات الإنتاج.

8-مخزون لدى الغير: وهو المخزون الذي يكون تحت رقابة المؤسسة لكنه ليس في حيازتها فعليا في نهاية السنة مثل: المخزون قيد الاستلام أو المودع لدى مخازن الغير.

المطلب الثاني: تعريف وظيفة التخزين وأهدافها:

أولا: مفهوم وظيفة التخزين: عرف بعضهم نشاط التخزين بأنه عملية يتم بموجبها الاحتفاظ بالمواد و السلع الجاهزة و تحت التصنيع لفترة زمنية، و المحافظة عليها، و توفيرها حسب الحاجة إليها،مع أقل استثمار ممكن و بأقل كلفة ممكنة.[19]

من هذا التعريف يتضح لنا بأن التخزين يعني الاحتفاظ بالمخزون لفترة زمنية، أما المحافظة على المواد فتعني توفير ظروف تخزين ملائمة.

وتعرف أيضا :

تعريف 01:هي التي تعني الاحتفاظ و المحافظة على المخزون و تخطيط و تنفيذ و رقابة إجراءات التخزين وصرف المخزون حسب الكميات والنوعيات المقررة للوحدات أو الأقسام أو الإدارات الطالبة لمواد هذا المخزون.[20]

تعريف 02:فوظيفة التخزين ليست فقط مجرد مكان ترص فيه البضائع، بل هي أكثر من هذا فالتخزين وظيفة اقتصادية أولها جانبها الاقتصادي الهام هدفها الرئيسي متعلق بالعمل غلى تخفيض رأس المال المستثمر في المخازن و الحفاظ على الموجودات فهناك العديد من الأصناف التي يتم إنتاجها موسميا بينما يتم استهلاكها و الحاجة إليها مع مدار العام أو في أوقات تختلف عن أوقات إنتاجها ومن ثم يأتي التخزين لتحقيق تلك المنفعة الزمنية .

---

[19] عمر وصفي عقيلي ، و أخرون ،**إدارة المواد الشراء و التخزين** ،الطبعة الثانية ،دار وائل ، عمان، الأردن 2004 ، ص:251

[20] أحمد راشد الغدير، **إدارة الشراء و التخزين**، دار الزهران، عمان/ الأردن،1997، ص:255

تعريف 03:كما يساهم التخزين في تكوين إحدى المنافع الاقتصادية وهي المنفعة الشكلية أو التمويلية و عندما تريد المنشأة أن تحتاط ضد احتمالاتارتفاع الأسعار في المستقبل فإن التخزين هو أحد وسائلها الرئيسية لتحقيق ذلك.[21]

ثانيا: أهداف وظيفة التخزين

إن الهدف الأساسيلوظيفة التخزين هو تقديم الخدمة اللازمة لنشاط التشغيل في المؤسسة و يعتبر ضروري في تأمين الاحتياجات دوما و يمكن استنتاج أهداف التخزين و نجمعها فيما يلي:

- تساعد على تحقيق التوازن في تدفق المواد الأولية و الأجزاء المشترات و العدد والمعدات، و المهمات الضرورية لمقابلة احتياجات التشغيل.
- توفير ما يلزم من مستلزمات الصيانة و الاصلاح و قطع الغيار.
- تعمل على تخفيض تكاليف تسيير المخزون السنوية إلى حدها الأمثل.
- استلام المنتجات تامة الصنع و صرفها.
- المحافظة على المواد الخام و المنتجة بحالة سليمة بعيدا عن التلف أو الخراب و التغير في خواصها، و كذلك تنظيم تداولها بشكل كبير.
- تقوم بتخزين واستلام النفايات.
- ضمان تدفق المنتجات إلى مراكز البيع بمايلي الاحتياجات و المحافظة على سمعتها في السوق.[22]

المطلب الثالث: علاقة وظيفة التخزين بالوظائف الأخرى.

عن نطاق و طبيعة هذه العلاقة قد تختلف من منظمة لأخرى ،حسب ظروف و طبيعة العمل في كل منها، لذلك نجد من الصعوبة بمكان تحديد علاقة نمطية ، و عليه يجب أن نأخذبعين الاعتبار أوضاع كل منظمة على حدة،لكن بشكل عام يمكن تحديد مجالات التعاون و الاتصال التالية بين وظيفة التخزين ووظائف الأخرى .

---

[21] غربي، يوسف، **المؤسسة و تسيير المخزون**، مذكرة تخرج ليسانس مالية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2005.ص: 20

[22] علي كساب، مرجع سابق، ص:66

أولا: علاقة وظيفة التخزين بوظيفة الشراء:

تعتبر وضيفة الشراء الوظيفة المسؤولة على الحصول على المواد و الأجزاء بالجودة و الكمية والسعر و الزمن المناسبين و من المصدر المناسب، واستلامها في المكان الملائم لا يمكن أن تتحدد أنشطة و برامج وظيفة الشراء إلا طبقا للطلبات التي ترد من وظيفة المخازن،هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن السجلات المخازن تعتبر ضرورية لوظيفة الشراء ليس باعتبارها مستند يحدد الكميات الموجودة فحسب، بل أيضا لتحديد و معرفة معدلات الصرف والاستخدام وهذه المعلومات تعتبر ضرورية لإعداد سياسات و برامج الشراء و لتحديد معدل دوران المخزون لكل صنف.

كما لابد أن تحيط وظيفة التخزين وظيفة الشراء بأحوال وظروف التخزين قبل وصول الشحنة من اجل المحافظة على جودة البضاعة وذلك لكي يتم إتخاذ الإجراءات المناسبة للمحافظة على المواد ولتجنب توقف الإنتاج.

ثانيا: العلاقة بين التخزين والإنتاج: تعتبر إدارة الإنتاج العميل الرئيسي لوظيفة التخزين، حيث هناك علاقة مباشرة بينهما، على اعتبار أن وظيفة التخزين هي التي تخزن جميع احتياجات إدارة الإنتاج في عملياتها الصناعية ، لذلك يجب أن تقوم بعملها بشكل مرض من كافة الأوجه، وفي الواقع تقوم وظيفة التخزين بتقديم خدمات متعددة لإدارة الإنتاج، فهي التي تقوم بإبلاغها عن مختلف الصعوبات التي تتعرض لها والتي تحول دون إمدادها بشكل منتظم باحتياجات وفي الوقت المحدد، وذلك في توفير مجال المناخ المادي الجيد لتخزين المواد، والمحافظة عليها من خطر التلف، وتقوم وظيفة التخزين أيضا بمد إدارة الإنتاج بجميع الاحتياجات من مواد و مستلزمات بالكميات وفي الأوقات التي تحددها الأخيرة

23

ثالثا: العلاقة بين التخزين والصيانة:

تقوم وظيفة التخزين بتقديم خدماتها إلى إدارة الصيانة، وذلك بالاحتفاظ بقطع الغيار و المعدات في المخازن لحين الحاجة إليها وذلك عند الطلب، ولتسهيل هذه الخدمة تقوم إدارة

[23] عمر وصفي عقيلي ، و أخرون ،**إدارة المواد والشراء و التخزين** ، مرجع سبق ذكره،ص:269

الصيانة بإعداد جدول زمني تفصيلي، يتضمن مواعيد الصيانة الدورية للتجهيزات الآلية، والاحتياجات المطلوبة ،وذلك قبل فترة من الزمن .

رابعا: العلاقة بين التخزين والإدارةالمالية:

هناك تبادل مستمر للمعلومات بين وظيفتي التخزين و الإدارة المالية، حيث تعطى هذه المعلومات التفاصيل الازمة للتحقق من القيود الدفترية للموجودات المخزنية، و المعلومات المتعلقة بتكلفة المخزون، و الرقابة على رأس المال المستثمر فيه، و تقوم الإدارة المالية في العادة بإرسال قوائم مالية دورية إلى وظيفة التخزين، توضح تكلفة العمل في المخازن.

خامسا: علاقة التخزين بالمبيعات :

تتمثل العلاقة القائمة بين وظيفة التخزين و إدارة المبيعات، بالخدمة التي تؤديها الأولى للثانية، وهي تخزين المنتجات التامة الصنع، و المحافظة عليها لحين الطلب عليها، وتقوم وظيفة التخزين في بعض المنظمات إلى جانب الخدمة السابقة بتعبئة و تغليف هذه المنتجات، ولكي تؤدي هذه الوظيفة هذه الخدمة بكفاءة جيدة، على إدارة المبيعات أن تتنبأ بحركة المبيعات عن الفترة المقبلة، و إعلام وظيفة التخزين بها قبل مدة كي تقوم بتهيئة طلبات الصرف في المواعيد المحددة دون تأخير.[24]

خاتمة الفصل:

إن عملية تسيير المخزونات تساهم في رفع رقم أعمال المؤسسة، وحتى تتمكن المؤسسة من تسيير مخزونها تسييرا حسن و فعال و ذلك لتحقيق أهدافها و مواصلة نشاطها .

جعل المؤسسة تهتم و تخصص لها جانبا أوسع وذلك باعتماد على اختيار السياسة المثلى، إذ أن السياسات التخزينية إنما ترسم على ضوء الاحتياجات المناسبة من المواد، وهي مرتبطة بعملية التخطيط واتخاذ القرارات.

---

[24] أحمد راشد الغدير ،**إدارة الشراء و التخزين**، مرجع سبق ذكره، ص:258

و كذا عملية الرقابة على المخزونات إذ أنها أمر مهم جدا في مواصلة المؤسسة نشاطها، وهي تلك الوسيلة التي تتبعها إدارة المخازن لتوفير الكميات المناسبة في الأوقات المناسبة، بالإضافة إلى تصنيف المخزونات بحيث أن التصنيف يمثل نظام لترتيب عنصر المخزون وفقا لطبيعتها وخصائصها المميزة، و ما تحمله من أسس و مناهج علمية و عملية تحدد بها أهمية و سرعة دوران المادة المخزنة.

الفصل الثاني

جرد و تقييم المخزونات في المؤسسة الاقتصادية

الفصل الثاني: جرد و تقييم المخزونات في المؤسسة الاقتصادية

تمهيد:

تعاني جميع المؤسسات على اختلاف أنواعها من الكثير من المشاكل ذات الصلة بإدارة المخازن مما يتوجب عليها وضع سياسات وأساليب فعالة للسيطرة عليه، ولذا فإن المنظمات بحاجة إلى الإدارة الكفوئة للسيطرة على مخزوناتها وذلك لعدة من الأسباب منها:

- ✓ الموجودات المخزنية تمثل استثمارا كبيرا من الموارد المالية.
- ✓ تؤثر مستويات المخزون عادة على جميع أبعاد العمليات اليومية للمنظمة.
- ✓ يعتبر المخزون السلاح القوي الذي يستخدم في المنافسة.

وسنتطرق في هذا الفصل إلى جرد المخزونات وطرق تقيمها وكذا التسجيل المحاسبي بما في ذلك خسارة القيمة.

المبحث الأول: جرد المخزونات

المخزون يمثل جزء من رأس المال العامل لذلك لا بد من حماية هذا المخزون والعناية به ،

ورغم ان هذه الحقيقة لا تهتم بعض المشروعات بتحديد إجراءات وشروط الجرد بالقدر الذي تستجوبه المبالغ المستثمرة في هذا المخزون.

المطلب الأول: تعريف الجرد وأنواعه

يعتبر جرد المخازن من المهام الرئيسية لإدارة المخازن، حيث تراجع كميات المخزون خلال فترة منتظمة وذلك لحماية الاستثمارات الهائلة فيه.

أولا: تعريف الجرد

التعريف الأول: هو مجموعة العمليات التي تتمثل في حصر كل الأصول وخصوم الكيان عينا ونوعا وقيمة عند تاريخ الجرد استنادا إلى عمليات الرقابة المادية وإحصاء لمستندات الثبوتية، وعلى الأقل مرة واحدة في السنة(عادة إقفال السنة المالية).

كما يعرف الجرد على أنه الوضعية المفصلة لكل ما تملكه المؤسسة، و كل ما عليها، فالمادة10 من القانون التجاري تلزم كل شخص طبيعي أو معنوي له صفة التاجر، قيام بجرد سنوي لعناصر أصول و خصوم المؤسسة مع غلق كل الحسابات.[25]

---

[25]بوشاش بوعلام، **المنير في المحاسبة العامة**، دار هومة للنشر، الجزائر 2003، ص:124

التعريف الثاني:

لغة: مأخوذة من اللغة اللاتينية والتي تعني التجريد، فالجرد يعني إحصاء وتباين حالة المواد و الأشياء مهما كانت طبيعتها مستهلكة أو دائمة، ومنه جرد شيء لا يعني احصائه فحسب، ولكن يعني كذلك حسابه، عده، ترقيمه، تقيمه، تثمينه، تصنيفه، فهرسته.

اصطلاحا: يقصد بجرد المخزون مختلف الأنشطة التي تتعلق بحصر أو عد أو قياس الكميات الموجودة في المخازن من أصناف المواد المختلفة و تسجيل نتائج هذا الحصر أو القياس في السجلات والنماذج المخصصة لذلك تسهيل عملية أتخاذ القرارات فيما يتعلق بالنتائج التي تفسر عنها تلك العملية.[26]

التعريف الشامل: الجرد عملية حصر و مراقبة ومراجعة كميات المخزون من أنواع وأصناف مختلفة والتي يجب أتتم بطريقة منظمة أو بين فترة وأخرى، وذلك من أجل التأكد من دقة سجلات المخازن، واكتشاف كل محاولات الاختلاس و السرقة والتهاون، والتأكد من دقة سجلات، والتأكد من قرة نظام المخازن وإجراءاته للسيطرة المخزنية.

ثانيا: أنواع الجرد

يمكن تقسيم جرد المخزون إلى خمسة أنواع رئيسية وفقا لمعيارين هما:

أولا-معيار درجة مطابقة الأرصدة:

حسب هذا المعيار نميز نوعين من الجرد:

-الجرد الدفتري:1

يقصد به مجموعة الإجراءات التي تتناول مراجعة أرصدة المخزون من واقع السجلات والمستندات الموجودة في قسم مراقبة المخزون مع مثيلاتها في سجلات المخازن التابعة للمؤسسة، وذلك بهدف التأكد من مطابقتها أو اكتشاف الانحرافات فيما بينهما نتيجة الخطأ في القيد أو التسجيل.

-الجرد الفعلي: 2

---

[26] عبد العزيز، جميل مخيمر، **إدارة المشتريات و التخزين**، النشر العلمي و المطابع، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية1997،ص:17

يقصد به الحصر المباشر للمخزون في وقت محدد، و قد يأتي الجرد الفعلي بعد الجرد الدفتري، معناه ان القائم بالجرد يقوم بالاطلاع على الرصيد الدفتري لكل صنف من الأصناف المخزنة، كما هو موضح ببطاقات هذه الأصناف أو السجلات الخاصة بتداولها ثم يلي ذلك عملية رصد أو حصر فعلي للكميات الموجودة بالأرفف وغيرها من أماكن تخزين هذه الأصناف.

ثانيا-معيار توقيت إجراء الجرد:

حسب هذا المعيار نميز ثلاث حالات من الجرد:

1-الجرد الدوري: يقصد به الحصر الشامل لجميع الأصناف الموجودة في المخازن في تاريخ معين، وعادة ما يكون هذا التاريخ نهاية السنة، وغالبا ما يستغرق هذا الجرد فترة تتراوح بين أسبوع أو أسبوعين تتوقف خلالها جميع عمليات الصرف و التسليم في المخازن وذلك لضمان دقة الجرد ويناسب أسلوب الجرد الدوري كل من المخازن الصغيرة، ومتوسطة الحجم أو تلك التي تحتوي على عدد محدود من الأصناف.[27]

ومن مزايا هذه الطريقة:

-أنها غير مكلفة كثيرا لأنها تكون في فترات متباعدة، وبتالي عدم اقتطاع وقت من العاملين.

-يتم فيها الحصر الفعلي لموجودات المخازن قبل إعداد الحسابات الختامية، مما يساعد في تقييم و تحديد قيمة المواد المخزونة في نهاية الفترة أي بضاعة أخر مدة.

-هذا الجرد مناسب للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، والتي يمكن أن تتم جرد محتويات مخازنها خلال فترة قصيرة.[28]

ومن عيوب هذه الطريقة:

-تباعد الفترات بين الجرد وأخر يستطيع بعض العمال أخذ بعض السلع و التجارة بها ثم إعادتها إلى المخازن.

---

[27] عبد العزيز، جميل مخيمر، **إدارة الشراء و التخزين**، النشر العلمي و المطابع، المملكة العربية السعودية،1997،ص:213

[28] راشد الغدير، حمد، **إدارة الشراء و التخزين**، دار الزهران للنشر2000،الأردن،ص:326

-يحتوي إلى إيقاف العمل خلال فترة الجرد لمدة طويلة مما يؤدي إلى توقيف عمليات الانتاج والبيع وبتالي ضياع فرصة كبيرة عن المؤسسة.

-يحتاج إلى وقت طويل لا نجازه.

2-الجرد المستمر: يتم هذا النوع من الجرد على مدار السنة طبقا لبرنامج زمني محدد لمجموعات مختلفة من الأصناف المخزنة، على أن يراعى الانتهاء من الجرد جميع الأصناف مع قرب إنهاء السنة المالية للمؤسسة.

ويمتاز هذا الأسلوب عن الجرد الدوري في أنه لا يتطلب العمل بالمخازن أثناء الجرد حيث يمكن اختيار أوقات الركود على الطلب من بعض الأصناف لجردها، وغالبا ما يكون هناك وقت أمام القائم بالجرد لمراجعة أرصدة المخزون أكثر من مرة إن اقتضي الأمر لذلك، مما يزيد احتمالات دقة النتائج و التعرف على أسباب الانحرافات. [29]

موصفات الجرد المستمر:

-جرد مستمر خلال السنة.

- يفضل استخدامه أو يؤكد هذا الأسلوب من الجرد على المواد مرتفعة الثمن.
- يتم الجرد دون علم العاملين في أوقاته.
- أنه يغطي كافة المواد وليس عينات منها.

من مزايا هذه الطريقة:

-اكتشاف السرقة في وقت مبكر.

-وجود وقت كافي لعملية الجرد.

-تقليل الزمن الذي تستغرقه معالجة المشاكل التي تحدث في المخزون حيث أن الهدف من الجرد أولا هو الكشف عن المسببات التي تؤدي إلى حدوث الأخطاء و العمل على تصحيحها لدرجة تمنع من تكرار حدوث الخطأ نفسه مرة ثانية.

[29] د. عبد العزيز، جميل مخيمر، مرجع سابق،ص:214

من عيوب هذه الطريقة :

-كونها مكلفة حيث يتم القيام بها باستمرار، و نظرا لتعددها فهي تحتاج إلى أموال بالإضافة إلى تضيع وقت العمل.[30]

3-الجرد المفاجئ: قد يعرف أحيانا باسم الجرد غير المعلن عنه، وغالبا ما يكون الهدف من هذا النوع من الجرد التفتيش أو الرقابة المباشرة على حركة الأصناف المخزنة، وقد يقوم به رجال الوظائف العليا على عينة من المواد يتم اختيارها عشوائيا من بين الأصناف الأكثر أهمية في المؤسسة، وذلك بهدف التأكد من سلامة عمليات الصرف و التسليم والقيد في سجلات المخازن، ولا يوجد وقت محدد لا جراء هذا النوع من الجرد بمعنى أنه قد يتم أو أثناء وبعد الجرد سواء كان دوريا أو مستمرا.[31]

مزيا الجرد الفجائي:

- يساعد على اكتشاف الأخطاء في وقت مبكر.
- يجعل أمين المخازن في حالة تأهبواستعداد دائم مما يقلل من نسبة الأخطاء.

عيوب الجرد الفجائي: يصعب تنفيذه عمليا، نظرا لمتطلبات الجرد.

المطلب الثاني: طرق تقييم المخزونات

من المفروض أن تقيم الإخراجات بقيمة دخولها، وهذا يمكن تحقيقه عندما تكون المواد المخزنة محددة ولكن عندما يتعلق الأمر بمخزونات صناعية متماثلة ولكن دخلت بتكاليف مختلفة نتيجة اختلاف الأسعار، وبالتالي قد يقع الإشكال في معرفة التكلفة المخزنة للتصنيع أو البيع، ولهذا نستعمل عدة طرق لتقييم هذه الإخراجات عكس طريقة تقييم المدخلات التي تتم بطريقة بسيطة، والتي يمكن تقسيمها إلى الطرق الأساسية التالية:

---

[30] عبد الستار، محمد العلي ، **الإدارة الحديثة للمخازن و المشتريات**، إدارة سلسلة التوريد، دار وائل للنشر،2006، ص:63

[31] د. عبد العزيز، جميل مخيمر، مرجع سابق، ص: 215

أولا: طريقة التكلفة الوسطية المرجحة: (CMPU)

تأخذ هذه الطريقة بالحسبان قيمة الإدخالات وكمياتها وذلك بضرب كل تكلفة إدخال بتاريخ معين في عدد الوحدات التي دخلت في هذا التاريخ، ومجموع هذه القيمة تقسم و ترجح بالكميات، ولهذا فليست هذه الطريقة كحساب للوسط الحاسبي لتكاليف الوحدات للإدخالات، وفي هذه الطريقة ثلاث أنواع:

1-التكلفة الوسطية المرجحة بعد كل إدخال: حسب هذا الإسم فإن الاخراج يتم بالتكلفة الوسطية المرجحة بعد كل عملية إدخال، أي أن الإخراجات تختلف في عملية تقييمها (ليست ذات تكلفة وحدة وحيدة أو مشتركة)، و بعد كل إدخال تحسب هذه التكلفة و تقيم بها الإخراجات التي تأتي مباشرة بعدها، ثم نعيد الحساب بعد الإدخالات المقبلة ونقيم بها الإخراجات التي تأتي مباشرة بعدها وهكذا، وتستعمل العلاقة التالية: [32]

التكلفة الوسطية المرجحة = (الإدخال جديد + المخزون المتبقي) بالقيمة

(الإدخال جديد + المخزون المتبقي) بالكمية

مثال تطبيقي: مخزون أول شهر جوان من المواد الأولية X يمثل 1000 طن بتكلفة 29 دج للطن، و خلال الشهر تمت العمليات التالية:

- 6 جوان: شراء 500 طن بتكلفة 30 دج للطن.
- 13 جوان: بموجب وصل خروج رقم 02، خروج 300 طن للورشة1.
- 13 جوان بموجب وصل خروج رقم 03، خروج 500 طن للورشة 2.
- 16 جوان: شراء 800 طن بتكلفة 32 دج للطن.
- 23 جوان: بموجب وصل خروج رقم 04، خروج 700 طن للورشة 1.

[32] ناصر دادي عدون، **تقنيات مراقبة التسيير**، المحاسبة التحليلية، دار المحامدية، الجزائر 1999، ص 63

المطلوب: إعداد بطاقة المخزون حسب طريقة التكلفة الوسطية المرجحة بعد كل إدخال.

الحل: [33]

التاريخ	البيان	الإدخال			الإخراج			الرصيد		
		الكمية	تكلفة	القيمة	الكمية	تكلفة	القيمة	الكمية	تكلفة	القيمة
6/1	مخزون1	-	-	-	-	-	-	1000	29	29000
6/6	إدخال	500	30	15000	-	-	-	1500	29.33	44000
6/13	إخراج	-	-	-	300	29.33	8799	1200	-	35201
6/13	إخراج	-	-	-	500	29.33	14665	700	-	20536
6/16	إدخال	800	32	25600	-	-	-	1500	30.76	46236
6/23	إخراج	-	-	-	700	30.76	21532	800	-	24604
	المجموع	1300		40600	1500		44996			

الجدول رقم(01) بطاقة المخزون بعد كل إدخال

التكلفة الوسطية المرجحة 1: (15000+29000)/ (500+1000)= 29.33 دج

التكلفة الوسطية المرجحة 2: (25600+20536) / (800+700)= 30.76 دج

للتحقق من صحة كمية وقيمة مخزون نهاية الشهر نطبق العلاقة:

- كمية مخزون نهاية الشهر = الإدخال + مخزون بداية الشهر – الإخراج

1500 – 1000 + 1300 = 800

- قيمة مخزون نهاية الشهر = 40600 + 29000 – 46845

[33] بديسي فهيمة، **المحاسبة التحليلية**، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر،2012، ص: 74

قيمة المخزون = 22755 دج.

2-التكلفة الوسطية المرجحة لمجموع الإدخالات:

بهذه الطريقة فإن تقييم الإخراجات يكون بتكلفة واحدة مشتركة، تحسب بعد دخول كل المشتريات أو إنتاج الفترة، لذا فإن الإخراجات تسجل أثناء إخراجها بالكميات فقط وفي أخر الفترة عند حصر كل الإدخالات، تحسب بها التكلفة الوسطية المرجحة وتقييم بها الإخراجات، وتحسب تكلفة الوحدة بالعلاقة التالية: [34]

التكلفة الوسطية المرجحة = (مجموع إدخالات الشهر) بالقيمة. / (مجموع إدخالات الشهر) بالكمية.

مثال تطبيقي: نفس المثال السابق. إعداد بطاقة هذه المادة، بطريقة التكلفة الوسطية المرجحة لمجموع المشتريات.

الحل:

حساب التكلفة الوسطية المرجحة: [35]

التكلفة الوسطية للوحدة = مجموع إدخالات بالقيمة / مجموع إدخالات بالكمية.

= (25600+15000) / (800 + 500)

[34] ناصر دادي عدون، **تقنيات مراقبة التسيير**، الحاسبة التحليلية، مرجع سبق ذكره، ص: 67

[35] بديسي فهيمة، **المحاسبة التحليلية**، مرجع سبق ذكره، ص: 75

= 31.23 دج.

التاريخ	البيان	الإدخال			الإخراج			الرصيد		
		الكمية	تكلفة	القيمة	الكمية	تكلفة	القيمة	الكمية	تكلفة	القيمة
6/1	مخزون1	-	-	-	-	-	-	1000	29	29000
6/6	إدخال	500	30	15000	-	-	-	1500	-	44000
6/13	إخراج	-	-	-	300	31.23	8799	1200	-	35201
6/13	إخراج	-	-	-	500	31.23	14665	700	-	20536
6/16	إدخال	800	32	25600	-	-	-	1500	-	46236
6/23	إخراج	-	-	-	700	31.23	21532	800	-	24604
	المجموع	1300		40600	1500		44996			

الجدول رقم(02) بطاقة المخزون لمجموع الإدخالات

3- التكلفة الوسطية المرجحة لمجموع الإدخالات + مخزون أول المدة :

تستعمل هذه الطريقة في حساب تكلفة الوحدات المنصرفة من المخازن وتحسب في أخر الفترة، بعد الاطلاع على مجموع الإدخالات الحقيقية التي تتم في المؤسسة، ونلاحظ أن هذه الطريقة بحسابها لمجموع الإدخالات ومخزون أول مدة فإنها تساهم في التخفيض من تأثيرات التغيرات التي يمكن أن تخضع لها تكلفة الإدخالات، وتحسب بها مجموع الاخراجات بنفس تكلفة الوحدة أو تكلفة مشتركة، وبالتالي تسمح بالحصول عل سعر تكلفة أقل تأثيرا بهذه التغيرات.

وهي الطريقة التي يستحسن استعمالها في المؤسسات الوطنية، وتحسب من العلاقة التالية: [36]

(مخزون أول مدة + الإدخالات) بالقيمة.

[36] ناصر دادي عدون، **تقنيات مراقبة التسيير**، المحاسبة التحليليةن مرجع سبق ذكره، ص: 68

التكلفة الوسطية المرجحة =

(مخزون أول مدة + الإدخالات) بالكمية.

مثال: يعطى نفس المثال السابق، المطلوب إعداد بطاقة المخزون لهذه الطريقة.

الحل: [37]

التكلفة الوسطية المرجحة للوحدة = (29000+ 15000+25600) / (1000+500+800)

= 30.26 دج.

التاريخ	البيان	الإدخال			الإخراج			الرصيد		
		الكمية	تكلفة	القيمة	الكمية	تكلفة	القيمة	الكمية	تكلفة	القيمة
6/1	مخزون1	-	-	-	-	-	-	1000	29	29000
6/6	إدخال	500	30	15000	-	-	-	1500	-	44000
6/13	إخراج	-	-	-	300	30.26	8799	1200	-	35201
6/13	إخراج	-	-	-	500	30.26	14665	700	-	20536
6/16	إدخال	800	32	25600	-	-	-	1500	-	46236
6/23	إخراج	-	-	-	700	30.26	21532	800	-	24604
	المجموع	1300		40600	1500		44996			

الجدول رقم(03) بطاقة المخزون لمجموع الإدخالات + مخزون أول مدة

ملاحظة: تعد هذه الطريقة أكثر استعمالا مقارنة بطرق التقييم الأخرى.

[37] بديسي فهيمة، **المحاسبة التحليلية**، مرجع سبق ذكره، ص: 76

ثانيا: طريقة نفاذ المخزون:

تعتمد هذه الطريقة على إبقاء المخزونات الداخلية بنفس القيمة التي تدخل بها وتخرج بها أيضا، أي دون الخلط (نظريا) بين القيم والكميات للمخزونات التي تدخل إلى المخزن، وتتفرع هذه الطريقة إلى نوعين:

أولا: طريقة ما دخل أولا خرج أولا (FIFO):

هذه الطريقة تفترض بأن المخزون القديم يستخدم أولا، وعند إتباع هذه الطريقة وفي حالة تغيير الأسعار تحدث الانعكاسات التالية: [38]

- ❖ حالة ارتفاع الأسعار: الإخراجات تقيم بسعر منخفض (تكلفة الكميات الواردة أولا) مخزون نهاية الفترة يقيم بسعر مرتفع (تكلفة الكميات الواردة أخيرا)، النتيجة ظهور أرباح مرتفعة.
- ❖ حالة انخفاض الأسعار: الإخراج يقيم بسعر مرتفع (تكلفة الكميات الواردة أولا) مخزون نهاية الفترة يقيم بسعر منخفض (تكلفة الكميات الواردة أخير)، النتيجة ظهور أرباح منخفضة.

مثال تطبيقي: من المثال السابق، إعداد بطاقة المخزون بطريقة ما دخل أولا خرج أولا.[39]

التحقق من صحة كمية وقيمة مخزون نهاية المدة:

مخزون نهاية المدة = الإدخالات + مخزون بداية المدة – الإخراجات

كمية المخزون = 1300+1000−1500

---

[38] بديسي فهيمة، **المحاسبة التحليلية**، مرجع سبق ذكره، ص: 72

[39] بديسي فهيمة، **المحاسبة التحليلية**، مرجع سبق ذكره، ص: 78

800 =

قيمة المخزون = 40600+29000−44000

25600 =

التاريخ	البيان	الإدخال			الإخراج			الرصيد		
		الكمية	تكلفة	القيمة	الكمية	تكلفة	القيمة	الكمية	تكلفة	القيمة
6/1	مخزون 1	-	-	-	-	-	-	1000	29	29000
6/6	إدخال	500	30	15000	-	-	-	500	30	15000
6/13	إخراج	-	-	-	300	29	8700	700 500	29 30	20300 15000
6/13	إخراج	-	-	-	500	29	14500	200 500	29 30	5800 15000
6/16	إدخال	800	32	25600	-	-	-	800	32	25600
6/23	إخراج	-	-	-	200 500	29 30	5800 15000	- - 800	- - 32	- - 25600
	المجموع	1300		40600	1500		44000			

الجدول رقم(04) طريقة نفاذ المخزونFIFO

ثانيا: طريقة ما دخل آخرا خرج أولا(LIFO):

حسب هذه الطريقة فإن المخزونات تخرج وفق ترتيب عكسي من دخولها، أي الأحدث دخولا هو الذي يخرج أولا إلى أن يصل إلى الأول دخولا، ومنه ينتج أن سعر التكلفة تحسب بتكلفة المواد التي اشتريت حديثا، والمخزون النهائي يبقى بتكلفة المواد التي تحصلت عليها المؤسسة أولا.[40]

ملاحظة: استبعد النظام المحاسبي المالي طريقة **LIFO**.

مثال تطبيقي: نفس المثال السابق، إعداد بطاقة المخزون بطريقة ما دخل آخرا خرج أولا.

الحل: بطاقة المخزون بطريقة ما دخل آخر خرج أولا.[41]

التاريخ	البيان	الإدخال			الإخراج			الرصيد		
		الكمية	تكلفة	القيمة	الكمية	تكلفة	القيمة	الكمية	تكلفة	القيمة
6/1	مخزون1	-	-	-	-	-	-	1000	29	29000
6/6	إدخال	500	30	15000	-	-	-	500	30	15000
6/13	إخراج	-	-	-	300	30	9000	1000 200	29 30	290006000
6/13	إخراج	-	-	-	300	29	8700	700	29	20300
6/16	إدخال	800	32	25600	200	30	6000	-	-	-
					-	-	-	800	32	25600
6/23	إخراج	-	-	-	700	32	22400	700 100	29 32	29000 3200
	المجموع	1300		40600	1500		44000			

الجدول رقم(05) طريقة نفاذ المخزونLIFO

[40] ناصر دادي عدون، **تقنيات مراقبة التسيير**، المحاسبة التحليلية، مرجع سبق ذكره، ص: 71

[41] بديسي فهيمة، **المحاسبة التحليلية**، مرجع سبق ذكره، ص: 71

المطلب الثالث: المتابعة اليومية لحركة المخزون

أولا :مدونة حسابات الصنف الثالث (المخزونات والمنتوجات قيد التنفيذ)

تتمثل هذه الحسابات فيما يلي:

حـ -30 / مخزونات البضائع: تمثل البضائع المشتراة لكي يعاد بيعها على حالتها.

حـ- 31 / المواد الأولية واللوازم: تمثل المواد الأولية والتوريدات المشتراة من أجل تحويلها، والتي تدخل ضمن تكوين المنتجات المعالجة أو المصنوعة.

حـ - 32/تموينات أخرى: ومنها المواد القابلة للاستهلاك (ح/321) واللوازم القابلة للاستهلاك (ح/322) والتغليفات (ح/ 326)

حـ – 33/ سلع قيد الانتاج: منها المنتجات الجاري إنجازها (ح/ 331) والأشغال الجاري إنجازها (ح/ 335).

حـ – 34 /خدمات قيد الإنتاج :ومنها الدراسات الجاري إنجازها (ح/ 341) والخدمات الجاري تقديمها (ح/ 345).

حـ -35/مخزونات المنتجات :وهي المنتجات التي صنعها الكيان،ومنها المنتجات الوسيطية (ح/ 351) والمنتجات التامة الصنع (ح/ 355) والمنتجات المتبقية والمواد المسترجعة (ح/ 358).

حـ -36/ المخزونات المتأنية من التثبيتات: تشمل العناصر المفككة أوالمسترجعة من التثبيتات العينية.

حـ – 37 / المخزونات في الخارج :هي المخزونات التي يراقبها الكيان ولكن لايحوزها ماديا عند إقفال السنة المالية.

حـ–38/المشتريات المخزنة:ومنها البضائع المخزنة (ح/ 380) والمواد الأولية واللوازم المخزنة (ح/ 381) والتمرينات الأخرى المخزنة (ح/ 382).[42]

ثانيا: التسجيل المحاسبي وفق الجرد الدائم.

تبعا لهذا الأسلوب فإننا نسجل محاسبيا كل التغيرات اليومية للمخزون (مدخلات، مخرجات)، وهكذا فإن رصيد الحساب في نهاية السنة يظهر قيمة المخزون المعني، و المفروض أن لا يكون هناك فروقا هامة بين الجرد المادي و الجرد المحاسبي (أي رصيد الحساب) للمخزون في حالة تطبيق الجرد الدائم للمخزون.

مثال:

الحساب 30: مخزون بضائع.

1–في حالة الشراء واستلام البضائع: [43]

حساب مدين	حساب دائن	البيان	مبلغ مدين	مبلغ دائن
380	401	حـ/ مشتريات البضائع المخزنة حـ/موردون أخرون **استلام فاتورة الشراء**		
30	380	حـ/ مخزونات البضاعة حـ/ مشتريات البضائع المخزنة		

[42]الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية**، العدد 19، بتاريخ 25 مارس 2009، مدونة الحسابات و سيرها، ص: 62
[43]مسعود صديقي، **المحاسبة المالية طبقا للنظام المحاسبي المالي**، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر،2014، ص ص: 138،137

		دخول البضاعة إلى المخازن		
401	 512	حـ/ موردون أخرون حـ/ البنك **تسديد عملية الشراء**		

2-في حالة البيع: [44]

حساب مدين	**حساب دائن**	**البيان**	**مبلغ مدين**	**مبلغ دائن**
411 600	 700 30	حـ/ الزبائن حـ/ مبيعات البضاعة **تسليم الفاتورة للزبون** حـ/ مشتريات بضاعة مبيعة حـ/ مخزونات البضاعة **خروج البضائع من المخزن**		
512	 411	حـ / البنك حـ / الزبائن **تسديد عملية الشراء بشيك**		

الحساب31 مواد أولية ولوازم.

[44] بن ربيع حنيفة، **الواضح في المحاسبة المالية وفق المعايير الدولية**، دار هومة، الجزائر، ص ص:201،200

1-عملية شراء المواد الأولية واللوازم:

حساب مدين	حساب دائن	البيان	مبلغ مدين	مبلغ دائن
381	53/512/401	حـ/مشتريات مواد أولية ولوازم مخزنة حـ/موردون/ البنك/ الصندوق **فاتورة الشراء**		
31	381	حـ/ مواد أولية ولوازم حـ/ مشترياتمواد أولية ولوازم المخزنة **قيد تحزين المواد الأولية**		
401	512	حـ/ موردون أخرون حـ/ البنك **التسديد بشيك**		

2-عملية بيع المواد الأولية واللوازم:[45]

حساب مدين	حساب دائن	البيان	مبلغ مدين	مبلغ دائن
411	700	حـ/ الزبائن حـ/ مبيعات البضاعة **تسليم الفاتورة للزبون**		
600	31	حـ/ مشتريات بضاعة مبيعة حـ/ مواد أولية ولوازم **خروج البضاعة**		
512		حـ/ البنك		

[45] لبوز نوح، **المحاسبة المالية طبقا للنظام المحاسبي المالي**، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص ص: 82،83

53		حـ/ الصندوق		
	411	حـ/ الزبائن		
		تحصيل المبلغ من الزبون		

ثالثا: التسجيل المحاسبي للمخزونات وفق أسلوب الجرد المتناوب:

وفقا لهذا الأسلوب فإن الحركة اليومية للمخزون لا تتابع محاسبيا لكن تتابع بواسطة بطاقة المخزون، والتي تمسك من قبل مسيري هذه المصلحة، وفي هذا الأسلوب نسجل عملية الشراء البضاعة والمواد والتموينات الأخرى في قيد واحد يخص عملية الشراء، كذلك نسجل عمليات بيع البضاعة و المنتجات في قيد واحد (إذ نسجل فقط قيد البيع)، وفي نهاية السنة نسجل القيود الخاصة بجرد المخزون والمتمثلة في تخفيض أو إلغاء مخزون بداية الفترة، وترصيد حسابات المشتريات وإثبات مخزون أخر السنة الذي حدده الجرد المادي والذي يتم إجراؤه بصفة دورية (في نهاية كل شهر أو فصل أو على الأقل مرة واحدة في نهاية السنة).[46]

مثال:

1-المعالجة المحاسبية للتموينات والبضائع المستهلكة:

خلال السنة تسجل قيود حركة المخزون كتالي:

أ-عملية الشراء:

حساب مدين	**حساب دائن**	**البيان**	**مبلغ مدين**	**مبلغ دائن**

[46] عبد الرحمن عطية، **المحاسبة المعمقة وفق النظام المحاسبي المالي**، 27 شارع الشيخ بلحداد، الجزائر،2011 ، ص: 42

38x	401	حـ/ المشتريات المخزنة حـ/موردو المخزونات والخدمات **استلام فاتورة المشتريات**		
401	512 53	حـ/ المشتريات المخزنة حـ/ البنك حـ/ الصندوق **تسديد ديون المورد**		

ب-عملية البيع: [47]

حساب مدين	**حساب دائن**	**البيان**	**مبلغ مدين**	**مبلغ دائن**
411	70x	حـ/ الزبائن حـ/ مبيعات البضاعة **تسليم فاتورة البيع**		
512 53	411	حـ/ البنك حـ/ الصندوق حـ/ الزبائن **تحصيل قيمة المبيعات من الزبون**		

[47] أحمد طرطار، عبد العالي منصر، **تقنيات المحاسبة العامة وفق SCF الجانب التطبيقي**، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015، ص: 51

المبحث الثاني: التسوية المحاسبية للمخزونات في نهاية السنة

المطلب الأول: تقييم الإدخالات و الإخراجات

إن تخزين عناصر المخزون يتم في مخازن مختلفة، أو في أقسام مختلفة في نفس المخزن حسب حجم المؤسسة، وفي هذه المخازن فإن الإدخالات والإخراجات تقيم بالكميات وبالقيم، وهذا ما يوافق طريقة الجرد الدائم الذي يسمح بتحديد كميات وقيم المخزونات بعد كل عملية أو بعد كل دورة حسب العلاقة:

المخزون النهائي(المتبقي في أخر الدورة) = مخزون أول مدة +الإدخالات–الإخراجات

المخزون المتبقي بعد كل عملية = المخزون المتبقي بعد العملية السابقة+ الإدخال الأخير – الإخراج الأخير.

أولا: الجرد بالكميات:

يقوم قسم المخازن بمراقبة حركة المخزون من حيث الكميات، وذلك عن طريق التسجيل في سجلات خاصة بالمخازن وهي:

- **يومية الإدخال:** تسجل بها كل الكميات المستلمة لمختلف عناصر المخزون، وذلك طبقا لوصل التسليم في كل مرة.

- **يومية الإخراج:** تسجل بها كل الكميات الخارجة من مختلف عناصر المخزون، طبقا لإذن الإخراج. [48]

والشكل يظهر شكلا عاما لبطاقة المخزون بالكمية:

الشكل رقم (01) يومية إخراج

نوع المادة... إسم المادة... رقم المادة...					
رقم المخزون	الإدخالات		الإخراجات		الرصيد
التاريخ	البيان	الكمية	البيان	الكمية	الكمية

المصدر: بديسي فهيمة، المحاسبة التحليلية، دار الهدى، عين ميلة، الجزائر،2012، ص: 69

ثانيا: الجرد بالكميات والقيم:

إن حساب سعر التكلفة للمنتوجات (أو البضائع) المباعة في المؤسسة يعتبر كهدف مراقبة عناصر المخزون، إذ أنه من الضروري أن تكون هذه المراقبة كميا وقيميا، وتقوم بها أساسا مصلحة المحاسبة بالاشتراك مع مصلحة التخزين.

❖ **الإدخالات:**

[48] بديسي فهيمة، **المحاسبة التحليلية**، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2012، ص: 69

يتم الجرد الدائم لفترة معينة يحسب فيها سعر التكلفة (دورة استغلالية)، ويعتبر مخزون أول مدة هو أول إخراج وفي نفس الوقت مخزون أحر الفترة السابقة.

يمكن التمييز بين نوعين من الإدخالات التي تأتي من خارج المؤسسة كالمشتريات، والتي تأتي من قسم الإنتاج، ويكون تسجيل كلاهما كما يلي:

1-المشتريات: هذه الإدخالات تسجل بتكلفة الحيازة عليها أي بتكلفة شرائها التي تتضمن:

- ✓ المبلغ المسجل في فواتير الموردين بدون الأخذ بعين الاعتبار كل الرسوم القابلة للاسترجاع(الرسم الإجمالي على الإنتاج مثلا) والغلافات القابلة للاسترجاع.
- ✓ مصاريف ذات ميزة خارجية: وهي مصاريف النقل الذي يقوم به الغير بالإضافة إلى حقوق الحقوق الجمركية إن وجدت.
- ✓ مصاريف ذات ميزة داخلية: وهي مصاريف النقل الذي قامت به المؤسسة، والتفريغ بالإضافة إلى مصاريف الترتيب والتخزين.

ويجب ملاحظة أه يجب الأخذ بعين الاعتبار التخفيضات الممنوحة من الموردين والمسجلة في فواتير الشراء، بينما لا تأخذ بعين الاعتبار التخفيضات الممنوحة أو التخفيضات تعجيل الدفع لأنها تتعلق بطريقة الدفع وليس بعملية الشراء نفسها.

2-المنتوجات التامة، نصف التامة، الجارية: تسجل في حساباتها بالمبالغ التي تحملتها من التكاليف، انطلاقا من بداية إنتاجها إلى المرحلة التي بلغتها من التحويل أو الإنتاج.

وأحيانا تسجل المنتوجات التامة بسعر البيع أو سعر تكلفتها وذلك بتحميل مصاريف التوزيع بنفس النسبة المحملة على المبيعات.[49]

❖ **الإخراجات:** إن أهم مشكل يطرح على مستوى تقييم المخزونات المتجهة من المخازن إلى الاستعمالات في الإنتاج أو إلى التوزيع، تكمن في اختلاف مدة الإدخالات وفي اختلاف هذه الأخيرة.

وعكس تقييم الإدخالات الذي يتم بصفة بسيطة، نجد هنالك عدة طرق في تقييم الإخراجات، وهي مستعملة حسب أهداف واختيارات المؤسسة، وهي:

-**التقييم بالتكاليف الحقيقية:** وتتوزع إلى: التكلفة الوسطية المرجحة وتتفرع إلى ثلاث أنواع، وتكلفة نفاذ المخزون والتي تتفرع إلى نوعين (ما دخل أولا خرج أولا(Fifo).

وقد تطرقنا إلى شكل بطاقة المخزون

كما تقيم المخزونات بالطريقة التالية:

1-تقيم البضاعة والمواد واللوازم بتكلفة الشراء التي تشمل سعر الشراء مضافا إليه مصاريف النقل والرسوم الجمركية، وبصفة عامة جميع المصاريف المدفوعة للغير لإيصال هذه المنتجات إلى المؤسسة.

2-تقيم المنتجات الوسيطة والمنتجات والأشغال قيد التنفيذ والمنتجات التامة الصنع، بتكلفة الإنتاج التي تشمل تكلفة شراء المواد واللوازم الداخلة في الصنع مضاف إليها كل التكاليف المباشرة وغير المباشرة الأخرى التي تحملتها المؤسسة لتصنيع هذه المنتجات.

---

[49] ناصر دادي عدون، **تقنيات مراقبة التسيير، المحاسبة التحليلية**، دار المحمدية العامة، الجزائر، طبعة 1999، ص: 62

3- تنص المادة 123-3 من (نظام المحاسبي المالي) على" عندما لا يمكن تحديد تكلفة الشراء أو الإنتاج بتطبيق القواعد العامة للتقييم، فإن المخزونات يتم تقييمها بتكلفة شراء أو إنتاج أصول مساوية (أي معادلة) لها تثبت أو تقدر في تاريخ لشراء أو إنتاج الأصول المذكورة".

أما المادة 123-4 من (نظام المحاسبي المالي) ملخصها هو أن تقييم المخزونات، باستثناء التموينات، وفي حالة تعذر أو صعوبة تقييمها على أساس التكلفة فإنه يمكن تقييمها على أساس سعر البيع بعد تخفيضه بهامش يناسب الربح المحقق في مثل هذه المخزونات.

4- تنص المادة 123-6 على" يتم تقييم السلع المتعاوضة عند خروجها من المخزن أو عند الجرد إما باعتبار السلعة الأول في الدخول هي الأول في الخروج وإما بمتوسط كلفة شرائها أو إنتاجها المرجحة.[50]

المطلب الثاني: تسوية حسابات المخزون.

أولا: تسوية الفرق العادي في المخزون بين الجرد المادي والجرد المحاسبي في نهاية السنة:

في حالة تطبيق الجرد الدائم وإذا ما تبين في نهاية السنة أن الجرد المادي كان مغايرا للجرد المحاسبي(ونعني بذلك رصيد الحساب)، وفي حالة اعتبار الفارق بين الجردين فارقا عاديا فإن تسوية هذا الفارق تتم كالتالي:

الحالة 1 – الجرد المادي أكبر من الجرد المحاسبي للمخزون: هذه الحالة تتم تسويتها بالقيد التالي:

		n/12/31		

[50] 42-43 عبد الرحمن عطية، **المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي**، دار النشر جيطلي، سطيف، الجزائر، 2009 ص، ص:

30		حـ/ مخزون بضاعة	xxxx	
31		حـ/ مواد ولوازم	xxxx	
32		حـ/ تموينات أخرى	xxxx	
35		منتجات	xxxx	
	600	حـ/مشتريات بضاعة مباعة		Xxxx
	601	حـ/ مواد أولية مستهلة		Xxxx
	602	حـ/تموينات أخرى مستهلكة		xxxx
	724	حـ/ تغيير المخزون		xxxx
		تسوية الفرق العادي بقيمة الفر		

الحالة 2 – الجرد المادي أقل من الجرد المحاسبي للمخزون: تتم سوية الفارق بتسجيل قيد معاكس للقيد المسجل أعلاه.:[51]

ثانيا: تسوية الفارق غير العادي في المخزون بين الجرد المادي والجرد المحاسبي:

في حالة اعتبار الفارق في المخزون فرقا غير عاديا فإن (النظام المحاسبي المالي) ينص على تسويته كالتالي

الحالة1:الجرد المادي أقل من الجرد المحاسبي: في هذه الحالة نجعل الحساب 657 حـ/ أعباء استثنائية للتسيير الجاري مدينا بالفارق وحساب المخزون المعني دائنا.

الحالة2: الجرد المادي للمخزون أكبر من الجرد المحاسبي: في هذه الحالة نجعل المخزون المعني مدينا والحساب 757 حـ/ نواتج استثنائية عن عمليات التسيير دائنا.[52]

مثال:في n/12/31 أظهرت عملية جرد المخزون ما يلي:

الجدول رقم(06) بطاقة المخزون بالكمية01

المخزون	الجرد المادي	الجرد المحاسبي	تكلفة الوحدة

[51] محمد الزين، **تقنيات المحاسبة، الجزء الأول**، الطبعة الأولى، دار ابن رشد للنشر،2001، ص:158

[52] شعيب شنوف، **محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية، الجزء الأول**، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، الجزائر، 2008، ص49

بضاعة (أ)	1000 وحدة	990 وحدة	10 دج
مواد (ب)	490 كغ	500 وحدة	5 دج
منتجات (ج)	100 وحدة	200 وحدة	20 دج

المطلوب: سجل قيود تسوية المخزون، مفترضا أن الفرق في المخزون هو فارق عادي بالنسبة لكل من (أ) و (ب)، وغير عادي بالنسبة ل (ج).[53]

الحل:

		n/12/31		
30		**حـ/ مخزون بضاعة**	**100**	
	600	**حـ/ مشتريات بضاعة مباعة**		**100**
		تسوية البضاعة (أ) 10 وحدات * 10دج		
		n/12/31		
601		**حـ/ مواد أولية مستهلكة**	**50**	
	31	**حـ/ مواد أولية ولوازم**		**50**
		تسوية المواد (ب) 10 كغ * 5دج		
		n/12/31		
657		**حـ/ أعباء استثنائية للتسيير الجاري**	**2000**	
	355	**حـ/ منتجات مصنعة**		**2000**
		تسوية المنتجات (ج) 100 * 20 دج		

لتسوية الفارق العادي لاحظ أنه إذا كان الجرد المادي أكبرمن المحاسبي جعلنا حسابات المخزون مدينة وجعلناها (أي حسابات المخزون) دائنة إذا كان الجرد المادي أقل من المحاسبي.

المطلب الثالث: خسائر القيمة عن المخزونات

أولا: تكوين خسارة القيمة:

[53] عبد الرحمن عطية، **المحاسبة العامة**، مرجع سبق ذكره، ص: 143

تنص المادة 123-5 من (نظام المحاسبي المالي)على: " عملا بمبدأ الحيطة فإن المخزونات تقيم بتكلفتها أو قيمة إنجازها الصافية (أي سعر البيع الصافي) أيهما أقل.... تدرج أية خسارة في قيمة المخزونات في الحساب كعبء في حساب النتائج عندما تكون كلفة مخزون ما أكبر من القيمة الصافية لإنجازسعر البيع هذا المخزون وتحدد خسائر المخزون مادة بمادة أو في حالة أصول متعاوضة فئة بفئة"

إذن في نهاية السنة وإذا كان سعر البيع لبعض عناصر المخزون أقل من تكلفة شرائها أو تكلفة إنتاجها فإنعلى المؤسسة أن تكون مؤونة تعرف بخسائر قيمة المخزون إن هدف هذه المؤونة(خسائر القيمة) هو تغطية أية خسارة قد تتحقق إذا ما تم في السنة الموالية بيع المخزون المعني بسعر يقل عن تكلفته ولتكوين خسارة قيمة المخزوننجعل685 حـ/ مخصصات اهتلاك ومؤونة وخسائر القيمة للأصول الجارية مدينا و حـ/39 خسائرقيمة المخزون أوأحد فروعه دائنة.

ويتم تقسيم الحساب 39 إلى حسابات فرعية كالتالي:[54]

390 – خسائر القيمة عن مخزون البضائع

391 – خسائر القيمة عن المواد الأولية والتوريدات

395 – خسائر القيمة عن مخزون المنتجات

مثال:في 31 /12/ ن أظهرت عملية جرد المخزون بالمؤسسة (س) ما يلي:

المخزون	الكمية بالوحدة	تكلفة الوحدة (دج)	سعر بيع الوحدة(دج)

[54] عبد الرحمن عطية، **المحاسبة المعمقة وفق النظام المحاسبي المالي**، مرجع سبق ذكره، ص: 45

بضاعة (أ)	100	50	45
منتجات مصنعة (ب)	50	200	180

الجدول رقم(07) بطاقة المخزون خسارة قيمة

سجل قيود جرد حسابات المخزون.

الحل: نظرا لأن التكلفة هي أكبر من سعر البيع، فإن مخزون كل من (أ) و(ب) يستدعيان تسجيل خسارة قيمة

		n/12/31		
685		حـ/ مخصصات خسائر القيمة	1500	
	390	حـ/ خسائر عن قيمة البضائع		500
	395	حـ/ خسائر عن قيمة المنتوجات		1000
		تكوين مؤونة للمخزون		

[55].

ثانيا: استخدام الخسارة عن قيمة المخزون: بعد بيع البضاعة أو المنتجات التي كونت لأجلها خسارة قيمة فإنه يتم ترصيد هذه المؤونة(خسارة القيمة) وهذا بجعل حساب 39 مدينا(وبهذا يرصد) وحساب المخزون المعني دائنا.[56]

[55] عبد الرحمن عطية، **المحاسبة العامة**، مرجع سبق ذكره، ص: 144

[56] عبد الرحمن عطية، **المحاسبة المعمقة وفق النظام المحاسبي المالي**، مرجع سبق ذكره، ص: 46

مثال: في المثال أعلاه لنفترض أن المؤسسة (س) وخلال السنة (ن+1) قامت بما يلي:

1 – بيع 50 وحدة من البضاعة (أ) ب 40 دج للوحدة بشيك (لاحظ أن عملية البيع تمت بخسارة)

2 – بيع كل الوحدات (ب) التامة الصنع ب 210 دج للوحدة على الحساب (عملية البيع تمت بربح)

سجل العمليات في يومية المؤسسة وفق الجرد الدائم.[57]

الحل:

		1		
512		حـ/ بنوك الحسابات الجارية	2000	
	700	حـ/ مبيعات البضاعة		2000
		بيع بضاعة(أ)50وحدة * 40 دج		
		1		
600		حـ/ مشتريات البضاعة المباعة	2000	
390		حـ/ خسارة القيمة عن البضاعة	500	
	30	حـ/ مخزون بضاعة		2500
		تسليم المبيعات 50 وحدة ×50 دج		
		2		
411		حـ/ الزبائن	10500	
	701	حـ/مبيعات المنتجات		10500
		بيع كل المنتجات (ب) 50 وحدة ×210 دج		

[57] عبد الرحمن عطية، **المحاسبة العامة**، مرجع سبق ذكره، ص: 145

		2		
724		حـ/ تغيير المخزون	9000	
395		حـ/ خسائر القيمة عن المنتجات	1000	
	355	حـ/منتجات مصنعة		10000
		تسليم المبيعات 50 وحدة × 200 دج		

ثالثا: إلغاء أو تخفيض خسارة القيمة: وفي نهاية السنة الموالية وذا ما تبين أن سعر البيع أكبر أو يساوي تكلفة الشراء أو الإنتاج، فإن على المؤسسة إلغاء أو تخفيض خسارة القيمة، وذلك بجعل حساب 39 مدينا، وجعل حساب 785 / استرجاع خسائر القيمة أصول جارية دائنا.[58]

مثال: نفس المثال السابق، في نهاية السنة (ن +1)، لنفترض أنه بقي لدى المؤسسة (س)، 50 وحدة من البضاعة (أ) لم تتم بيعها إن بيع سعر الوحدة ب:60 دج

المطلوب: سجل القيد المناسب في يومية المؤسسة.

الحل:

		1+ n/12/31		
390		حـ/ خسارة القيمة عن بضاعة	250	
	785	حـ/استرجاععن خسائر القيمة		250
		إلغاء خسارة القيمة للبضاعة		

[58]عبد الرحمن عطية، **المحاسبة المعمقة وفق النظام المحاسبي المالي**، مرجع سبق ذكره، ص: 48

وبنفس القيد في حالة تخفيض خسارة القيمة، وبقيمة المبلغ المخفض.[59]

خلاصة الفصل:

حاولنا في هذا الفصل اعطاء نظرة شاملة حول جرد وتقييم المخزونات، وكذا باعتبار أن اجراءات وسجلات التخزين هي اجراءات صارمة تنظم حركة المخزون، ومتابعته من لحظة دخوله إلى المخازن لغاية خروجه منها وصرفه، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن وظيفة الجرد من الوظائف الهامة التي تعمل على مطابقة ما هو موجود في المخازن وما تحمله السجلات المخزون من أرصدة، إذ يسمح الجرد بنوعيه المادي والمحاسبي بمراقبة المخزون.

وحتى تتمكن المؤسسة من تقييم مخزونها باعتباره المبدأ الأساسي لمحاسبة المخزونات والتقييم بسعر التكلفة من خلال طرق تقييم المخزونات من إدخالات وإخراجات، واختيار الطرق الأفضل والأسلم، حتى تضمن المؤسسة تسيير أمثل لمخزوناتها وتحقق أهدافها وتواصل نشاطها.

[59] عبد الرحمن عطية، **المحاسبة العامة**، مرجع سبق ذكره، ص: 147

الفصل الثالث

دراسة حالة (مؤسسة حضنة حليب)

الفصل الثالث: دراسة حالة (مؤسسة حضنة حليب)

تمهيد:

في ضل التغيرات السياسية والاقتصادية الحالية التي تعرفها معظم دول العالم، أصبح تحولها من النظام الاقتصادي المسير إلى نظام اقتصادي حر ضرورة لا محال منها، الشيء الذي دفعها إلى تغيير بعض التوجهات كالاعتماد على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الاقتصاد.

لذا اعتمدت بعض الدول من ضمنها الجزائر سياسة إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للقطاع الخاص لدفع عجلة التنمية الاقتصادية، ومن بين هذه المؤسسات –حضنة حليب – التي سنسقط عليها الجانب النظري من المذكرة، وبما أنها مؤسسة إنتاجية فهي تولي أهمية بالغة للمخزونات

المبحث الأول: تقديم عام حول ش.ذ.م.م حضنه حليب.

المطلب الأول: تعريف بالشركة محل الدراسة.

أولا: نشأة وتطور المؤسسة:

1-مرحلة الإنشاء(ديسمبر 1998/ ديسمبر2000):

في هذه المرحلة اكتفت المؤسسة بإنتاج أكياس الحليب (عادي ،لبن ، رائب، حليب البقر) حيث كانت قيمة هذه الاستثمارات خلال هذه الفترة هي 58541691.88دج بطاقة إنتاجية تصل إلى 40.000 لتر/يوميا واستمرت مبيعات المؤسسة في الإرتفاع لتصل إلى 127.792.000 دج سنة 2000.

2- مرحلة التوسع الأولى (2003/2001):

بقيت نفس المنتجات السابقة وكانت قيمة الاستثمارات خلال هذه الفترة 295.969.68.27 دج بطاقة إنتاجية 140.000 لتر/ يوميا بعدما كانت 40.000 لتر/ يوميا

حيث تطور رقم الأعمال كما يلي:

- 335.937.000 دج لسنة 2001 ب40 عامل.

- 496.255.000 دج لسنة 2002 ب39 عامل.

- 519.355.000 دج لسنة 2003 ب53 عامل.

3- مرحلة التوسع الثانية (جانفي 2004/ ديسمبر 2004):

في هذه المرحلة أضافت المؤسسة إنتاج مادة ياغورت وتحسين المنتجات السابقة حيث وصلت قيمة الاستثمارات خلال هذه الفترة 513.938.339.31 دج وفاقت للقدرة الانتاجية 320.000 لتر/ يوميا ومن بين أهم أنواع المنتجات خلال هذه الفترة منتوج الياغورت بثلاث أنواع قارورة الحليب، لبن، رائب.

وحققت المؤسسة خلال سنة 2004 مبيعات قدرت 705.731.000 دج استخدام 58 عامل.

4- مرحلة التوسع الثالثة (2005/ 2009):

بقيت المؤسسة تنتج نوعين من المنتجات الحليب ومشتقاته حيث بلغت قيمة الاستثمارات 3.038.126.247 دج بطاقة إنتاجية تقدر ب 660.000 لتر/يوميا.

وتطور رقم الأعمال من سنة إلى أخرى ليصل إلى 501.826.41.60 دج باستخدام 471 عامل.

ثانيا: أهداف المؤسسة ومنتجاتها:

1- أهداف المؤسسة:

- توفير مناصب شغل.

- تحقيق سمعة جيدة للمؤسسة.

- تحقيق مزايا تنافسية.

- المساعدة في تنشيط المبيعات من خلال جهاز كسب العلاقة العامة.

- كسب ثقة الجمهور الداخلي والخارجي.

- تنويع المنتجات من فترة إلى أخرى.

- تطوير المجمع الخاص بتربية الأبقار الحلوب.

2- منتجات المؤسسة:

بالإضافة إلى أكياس الحليب بنوعيه (العادي+ البقرة) واللبن والرائب، وتتمثل منتوجات المؤسسة الأخرى فيما يلي:

المنتجات الموضوعة في قارورة: تتمثل في:

- ياغورت 1 لتر،250 ML.

- ياغورت بالفواكه 1 لتر، ML250.

- لبن 1 لتر.

- حليب 1 لتر.

المنتجات الموضوعة في علب: تتمثل في:

- كرام ديسار بالشكولاطة.

- كرام ديسار مزدوجة.

- كرام ديسار بالكراميل.

- ياغورت طبيعي 110 غ.

- ياغورت موجه لمرضى السكري (لايت).

- الجبن 50 غ.

3- المتعاملون مع المؤسسة:

- موردون من خارج الوطن 32 حيث تستورد: مسحوق الحليب، معطر، فواكه، أغلفة، خمائر.

- موردون من داخل الوطن 234.

- جامعي الحليب 47 من عند الفلاحين.

- مراكز البيع (الجزائر/عنابة) بالإضافة إلى المركز الأم المسيلة.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمؤسسة: يمكن توضيح شكل المؤسسة في الشكل التالي:

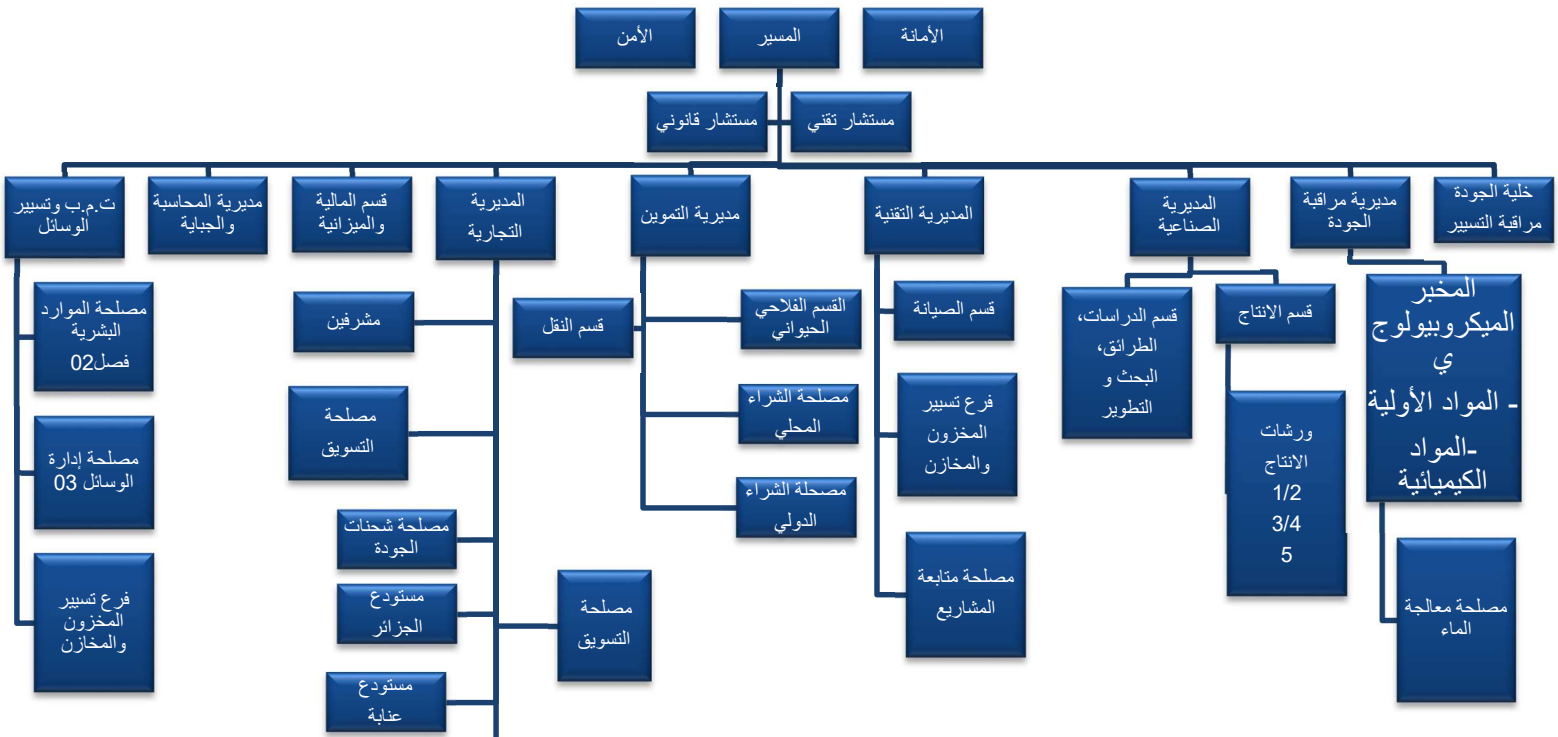

الشكل رقم02 : الهيكل التنظيمي لمؤسسة الحضنة

وسوف نتطرق إلى شرح بعض المصالح فيما يلي:

1-المدير العام: يترأس المدير العام الهرم السلطوي وهو المسؤول الأول حيث تتمثل مهامه في:

- التصرف باسم الوحدة وتمثيلها أمام القضاء في جميع النشاطات.

- ممارسة السلطة التامة على جميع المستخدمين في الوحدة.

- توزيع المسؤوليات توزيعا أمثل لتحقيق الأهداف المرجوة.

- ترأس الاجتماعات العادية لتقييم النشاط ومراقبة أداء أقسام الوحدة.

2- مصلحة الإنتاج (الورشات): وتعتبر من أهم المصالح لأنها هي المصلحة المكلفة بالعملية الإنتاجية وفقا للبرنامج المسطر وتحتوي على:

- ملبنة الحليب: تهتم بتحضير مادة الحليب.

- ملبن مختلفة: تهتم بعملية تصنيع الياغورت بمختلف الأحجام و الأنواع.

3- إدارة الجودة: (مصلحة النوعية): وتهتم ب:

- التحليل الميكرو بيولوجي.

- التحليل البيكو شيمي (تحليل الماء).

- توقيف الإنتاج غير مطابق للمعايير.

- مراقبة معايير النظافة.

4- المصلحة التقنية: وتنقسم إلى:

- قسم الميكانيك: وتسهر على صيانة العتاد وآلات المؤسسة.

- قسم الكهرباء: وتسهر على صيانة الوسائل الكهربائية للمؤسسة.

5- المصلحة التجارية:

- تقوم بالإشراف على العمليات التجارية من بيع وتوزيع واتصال بالزبائن.

- استلام طلبات الزبائن وانجاز وصلات التحميل والفواتير.

- تسيير المواد تامة الصنع.

المطلب الثالث: وظيفة التخزين في المؤسسة.

1- مصلحة التموين:

تلعب هذه المصلحة دورا كبيرا في حياة المؤسسة، فهي التي توفر كل الإحتياجات من المواد الأولية ولوازم التعليب وقطع الغيار من أجل صيانة عتاد الإنتاج وتتكون هذه المصلحة من:

أ- **قسم شراء المواد الأولية:** وهي التي تزود المخزن بالإحتياجات الضرورية في الآجال المحددة إذ يصعب على هذا القسم تزويد المخزن في وقت قصير بإعتبارها المادة الأولية الرئيسية في صناعة الحليب مستوردة من الخارج.

ب- قسم شراء قطع الغيار: يقوم هذا القسم بشراء وتوفير قطع الغيار الخاصة و المستعملة في صيانة العتاد والآلات المستعملة في الإنتاج.

ج- قسم تسيير المخزن: مهمته تكمن في الرقابة على المخزون والمخزونات ويقوم بالإدراة التقنية للمنتجات.

2-مصلحة المحاسبة والمالية:

تعتبر هذه المصلحة من أهم المصالح على الإطلاق إذ هي المسؤولة عن تقسيم المخزونات وكذا التكفل المالي بمختلف المشتريات وتعتبر همزة وصل مع مصالح المؤسسة.

وتتكون هذه المصلحة من رئيس مصلحة المحاسبة ومحاسبين مساعدين وتتمثل مهام رئيس مصلحة المحاسبة والمالية فيما يلي:

- يمثل مصلحته.

- يسهر ويوجه المحاسبة والمالية.

- يساهم ويشارك في إستراتيجية تطوير الوحدة.

- إعداد ملفات القروض البنكية.

- إعداد التقرير التسعيري للنشاط.

ويرتبط دائما اسم المحاسبة بالمالية لتقارب مهامهما ولكن نخصص لكل جزء مهام نذكر منها:

أ-مصلحة المالية:

- دفع صكوك إلى البنك.

- استقبال وترتيب مختلف المستندات "الوثائق المحاسبية".

- يعالج ويراقب الطلبات المقدمة.

- تحصيل الشيكات.

ب-مصلحة المحاسبة: وتتمثل مهامها في:

- تصنيف الوثائق المحاسبية.

- إعداد المحاسبة العامة.

- متابعة كل العمليات البنكية.

- تسيير الزبائن والموردين.

- مسك السجلات القانونية.

- ينجز الميزانية الافتتاحية والختامية.

- إقفال الموازين

وتتمثل الوثائق المحاسبية المستعملة في المؤسسة من:

- سجل التقييد اليومي.

- اليومية.

- ميزان المراجعة.

- الميزانية السنوية.

أما مخزونات المواد واللوازم تتكون من القائمة التالية والمصنفة حسابيا:

01	مواد ولوازم	Matiereset Fournitures	ح/ 31
02	مخزون مسحوق الحليب	Stocks lait en poudre	ح/ 31010
03	مخزون السكر	Stocks de sucre	ح/ 31011
04	خميرة كيميائية	Levure chimique	ح/ 31012
05	مخزون المعطرات	Stocks aromes	ح/ 31013
06	كاكاو طبيعي	Cacao naturel	ح/ 31014
07	مخزون القشدة	Stocks Kreme dessert	ح/31015
08	شريط بلاستيكي لوضع الحليب	Stocks Film pochette lait	ح/31111
09	شريط بلاستيكي لوضع حليب البقر	Stocks Film pochette lait	ح/ 31112
10	شريط روقي للياغورت	Maquette banderole yaourt	ح/ 31113
11	مواد تعبئة الياغورت	Stocks emballage yaourt	ح/ 31114
12	مخزون القارورات	Stocks bouteille	ح/ 31115
13	مواد الصيانة والمعالجة	Produit d’entretien	ح/ 31202
14	مواد المخبر	Produit pour labo	ح/ 31203

3-إجراءات التخزين:

يجب التنبيه إلى أن المخزونات في المؤسسة ترفع بعناية شديدة نظرا لطبيعتها الحساسة، فمسؤولو المخزن يقومون بمجهودات جبارة من أجل إيصال المواد إلى مصلحة الانتاج ومن ثم إستقبال

المنتجات في غرف التبريد، كما أن أي خطأ أو إهمال في كيفية وإجراءات التخزين يكلف المؤسسة خسائر كبيرة يتحملها بدرجة الأولى أمين المخزن، لذا وجب على المؤسسة وضع إجراءات خاصة بالتخزين سواء عند الإستلام أو عند صرف المواد الأولية.

أ-إجراءات الإستلام:

عند إصدار إدارة المشتريات أوامر الشراء " Les Bon de Commandes " في ثلاث نسخ، ترسل نسخة إلى المورد وواحدة إلى أمين المخازن وتبقى واحدة لدى المصلحة الخاصة بالمشتريات لتوجه بعد ذلك إلى إدارة المالية والتكفل المالي، عند وصول الطلبية يحرر وصل الإستلام " Bon de Réception" واحدة يحتفظ بها أمين المخزن ونسخة لدى المحاسبة والمالية، ونسخة ترسل إلى إدارة المشتريات وعند الدخول إلى المخازن والتأكد من الطلبية تصبح هذه في إنتظار الموافقة على قبولها "Produit en quarantaine " ، ثم يطلب أمين المخزن عينة إلى المخبر ويحرر طلب أخذ العينة" Demande d'échantillon " في ثلاث نسخ تحتفظ إدارة المخازن بواحدة بينما تأخذ الأخيرتين إلى المخبر، وبهذه المرحلة يعوض اسم Produit en quarantaine ب" Produit sous analyses " أي مواد تحت التحليل.

وبعد ظهور نتائج التحليل تحرر المصلحة " Bulletin d'analyse" وتأخذ إلى أمين المخزن ويكون هذا الأخير أمام حالتين حسب تحرير المخبر:

- مواد صالحة: وفي هذه الحالة تحوا المواد حسب الطلب إلى الإنتاج.

- مواد غير صالحة: وإذا كانت سلبية تقوم بإرجاعها إلى المورد.

وبعد هذه المراحل يقوم أمين المخزن بتدوين كل المعلومات الخاصة بكل المواد على حدا في بطاقة المخزن " Fiche de Commande " ليتأكد حينئذ أمين المخزن من هذا الوصل ووجود الكمية المطلوبة يتم تحرير وصل خروج" Bon Sortie" يسلم نسخة إلى المصلحة التجارية وأخرى إلى المالية لكي يتعرف على قيمة المخزون المتبقي داخل المخزن، ونظرا لحسن تسيير المصلحة التجارية لمهامها فإن مردودات المبيعات شبه منعدمة .

المبحث الثاني: معالجة وتقييم المخزونات في المؤسسة قيد الدراسة.

نظرا لكثافة العمليات المحاسبية الخاصة بالمخزونات ارتأينا إسقاط الجانب النظري من الجزء الخاص بالمعالجة المحاسبية للمخزونات على الجانب التطبيقي هنا بمصلحة المحاسبة والمالية في مؤسسة حضنة حليب واختيار العمليات التي لها صلة بمذكرتنا.

فقمنا بتقسيم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب، حيث المطلب الأول يتضمن تقييم المخزونات بطريقة التكلفة الوسطية المرجحة بعد كل إدخال، والمطلب الثاني هو تسوية فروقات الجرد أما المطلب الثالث هو خسارة القيمة عن المخزونات.

المطلب الأول: تقييم المخزونات وفق طريقة التكلفة الوسطية المرجحة بعد كل إدخال.

تقييم المخزونات في مؤسسة الحضنة عن طريق إستعمال طريقة التكلفة الوسطية المرجحة

وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{التكلفة الوسطية المرجحة} = \frac{\text{(الإدخال جديد + المخزون المتبقي) بالقيمة}}{}$$

(الإدخال جديد + المخزون المتبقي) بالكمية

مثال تطبيقي: مخزون أول شهر ديسمبر من مادة السكر 53425 طن بتكلفة 75.1 دج للطن

وخلال الشهر قامت بالعمليات التالية:

-2020/12/01: خروج 13725 طن للورشة.

- 2020/12/19: شراء 30000 طن بتكلفة 73 دج.

- 2020/12/19: خروج 11475 طن للورشة.

- 2020/12/20: خروج 12000 طن للورشة.

- 2020/12/30: شراء 25000 طن بتكلفة 76.72 دج.

- 2020/12/30: خروج 14050 طن للورشة.

-2020/12/31: خروج 17400 طن للورشة.

المطلوب: إعداد بطاقة المخزون حسب طريقة التكلفة الوسطية المرجحة بعد كل إدخال.

الحل: الجدول رقم 08 : بطاقة المخزون حسب طريقة التكلفة الوسطية المرجحة بعد كل إدخال

التاريخ	البيان	الإدخال			الإخراج			الرصيد		
		الكمية	تكلفة	القيمة	الكمية	تكلفة	القيمة	الكمية	تكلفة	القيمة
12/1	مخ 1	-	-	-	-	-	-	53425	75,1	4012217,5
12/1	إخراج	-	-	-	13725	75,1	1030747,5	39700	-	2981470
12/19	إدخال	30000	73	2190000	-	-	-	69700	74,1961	5171470
12/19	إخراج	-	-	-	11475	74,1961	851400,2475	58225	-	4320069,8
12/20	إخراج	-	-	-	12000	74,1961	890353,2	46225	-	3429716,6

12/30	إدخال	25000	76,72	1918000	-	-	-	71225	75,082	5347716,6
12/30	إخراج	-	-	-	14050	75,082	1054902,1	57175	-	4292814,5
12/31	إخراج	-	-	-	17400	75,082	1306427,148	39775	-	2986387,4
	المجموع	55000	-	4108000	68650	-	5133830,1955	-	-	-

المصدر: من إعداد المتربصين بناءا على المعلومات المقدمة من طرف المؤسسة

التكلفة الوسطية المرجحة 1= (2190000+2981470) / (30000+39700) =74.1961 دج.

التكلفة الوسطية المرجحة 2= (1918000+3429716.6) / (25000+46225) =75,082 دج.

التحقق:

كمية المخزون=كمية الإدخال + كمية مخزون بداية الشهر –كمية الإخراج

68650–53425+55000 = **39775**

قيمة المخزون=قيمة الإدخال + قيمة مخزون بداية الشهر –قيمة الإخراج

= **2986387,4**5+4108000,5133830,1955–4012217

المطلب الثاني: تسوية فروقات الجرد

قامت مؤسسة **(HODNA LAIT)** بتاريخ 2020/12/31 بإعداد فروقات الجرد للمواد الأولية التالية:

الجدول رقم(09) بطاقة المخزون

الحالة	الرمز	المادة الأولية	الجرد المادي	الجرد المحاسبي	الفرق/دج	الملاحظة
01	EMB2019	ملصقات	7656510,70			
	EMB220	ملصقات		7943215,00	-286704,30	غير مبرر سالب
02	AUT05	سكر	2975125,05			

	AUT05	سكر		2986387,35	-11262,30	(10000)مبرر سالب
03	EMB141	بلاستيك	521970,72			
	EMB414	بلاستيك		548480,72	-26510,00	غير مبرر سالب
04	ARO103	معطر	340000,00			
	ARO103	معطر		280000,00	60000,00	مبرر موجب
05	AUT09	ملح	636600,00			
	AUT09	ملح		627500,00	9100,00	غير مبرر موجب

المصدر: من إعداد المتربصين بناءا على المعلومات المقدمة من طرف المؤسسة

التسجيل المحاسبي:

الحالة01:

حساب مدين	حساب دائن	البيان	مبلغ مدين	مبلغ دائن
657		حـ/ الأعباء الإستثنائية للتسيير	**286704,30**	
	3101	حـ/ مواد أولية ولوازم		**286704,30**
		فرق غير مبرر سالب		

الحالة 02:

حساب مدين	حساب دائن	البيان	مبلغ مدين	مبلغ دائن
657		حـ/ الأعباء الإستثنائية للتسيير	**1262,30**	
	3102	حـ/ مواد أولية ولوازم		**1262,30**
		فرق غير مبرر سالب		
600		حـ/ مشتريات المستهلكة	**10000,00**	
	3102	حـ/ مواد أولية ولوازم		**10000,00**
		فرق مبرر سالب		

الحالة03:

حساب مدين	حساب دائن	البيان	مبلغ مدين	مبلغ دائن

657		حـ/ الأعباء الإستثنائية للتسيير	**26510,00**	
	3103	حـ/ مواد أولية ولوازم		**26510,00**
		فرق غير مبرر سالب		

الحالة 04:

حساب مدين	حساب دائن	البيان	مبلغ مدين	مبلغ دائن
3104		حـ/ مواد أولية ولوازم	**60000,00**	
	601	حـ/ مشتريات البضائع المبيعة		**60000,00**
		فرق مبرر موجب		

الحالة05:

حساب مدين	حساب دائن	البيان	مبلغ مدين	مبلغ دائن
3105		حـ/ مواد أولية ولوازم	**9100,00**	
	757	حـ/المنتوجات الاستثنائية عن عمليات التسيير		**9100,00**
		فرق غير مبرر موجب		

المطلب الثالث: خسائر القيمة عن المخزونات

يتم تشكيل خسارة القيمة إنطلاقا من عنصرين:

أولا: خسارة القيمة الأساسية داخل المؤسسة

حساب مدين	حساب دائن	البيان	مبلغ مدين	مبلغ دائن
657		حـ/ الأعباء الإستثنائية للتسيير	**XXX**	
	30	حـ/ المخزونات من البضائع		**XXX**
		تلف في المخزونات		

ثانيا: خسارة القيمة السوقية (سعر السوق)

بتاريخ 2020/12/31 سجلت مؤسسة**HODNA LAIT**خسارة قيمة للمادة الأولية (سكر) كالأتي:

حساب مدين	حساب دائن	البيان	مبلغ مدين	مبلغ دائن
6853		حـ/ المخصصات للأهتلاكات والتموينات وخسائر القيمة – الأصول الجارية	**21543,50**	
	391	حـ/ خسائر القيمة عن المخزونات		**21543,50**
		إثبات خسارة قيمة		

المصدر: من إعداد المتربصين بناءا على المعلومات المقدمة من طرف المؤسسة

المطلب الرابع: الإنتقال من الميزانية المالية الى الميزاينة الجبائية

سوف نحاول من خلال هذا المطلب إبراز تأثير مختلف عناصر الأصول الثابتة في تحديد النتيجة الجبائية من خلال الجدول09 جدول تحديد النتيجة الجبائية

النتيجة الجبائية = النتيجة الصافية للسنة المالية حساب النتائج + الإستردادت – الخصومات – العجز

وفي مايلي جدول تحديد النتيجة الجبائية لمؤسسة **HODNA LAIT**.

الجدول رقم(10) النتيجة الجبائية

المصدر: من إعداد المتربصين بناءا على المعلومات المقدمة من طرف المؤسسة

وثيقة موجهة للمكلف بالضريبة

رقم التعريف الجبائي |0|9|9|9|2|8|0|5|6|2|1|2|6|4|4|4| | | | | |

تعيين المؤسسة : مؤسسة ذات مسؤولية محدودة حضنة حليب

النشاط : إنتاج مشتقات الحليب

العنوان : المنطقة الصناعية –المسيلة– ص.ب 451 الحضنة المسيلة

الفترة من :	**2020/01/01**	**إلى :**	**2020/12/31**

9) جدول تحديد النتيجة الجبائية

I. النتيجة الصافية للسنة المالية (حساب النتائج)	**ربـــح**	**298.299.971,00**
	خســارة	
II. الإستردادات		
– أعباء العقارات غير مخصصة مباشرة للإستغلال		
– حصص الهدايا الإشهارية غير القابلة للخصم		
– حصص الإشهار المالي والرعاية الخاصة غير القابلة للخصم		
– مصاريف الإستقبال غير القابلة للخصم		
– الإشتراكات والهبات غير القابلة للخصم		
– الضرائب و الرسوم غير القابلة للخصم		
– مؤونات غير القابلة للخصم		
– الإهتلاكات غير القابلة للخصم		
– مصاريف البحث والتطوير غير القابلة للخصم		
– الإهتلاكات غير القابلة للخصم المتعلقة بعمليات عقود القرض الإيجاري (ملك المستأجر) (المادة27 ق.م.ت.2010)		

– الإيجارات خارج النتيجة المالية (القرض المؤجر) (المادة27 ق،م،ت .2010)		
الضريبة على الأرباح الشركات	الضرائب الواجب دفعها على النتائج	**6.056.910,00**
	الضرائب المؤجلة (تغيرات)	
– خسائر القيمة غير القابلة للخصم		
– الغرامات والعقوبات غير القابلة للخصم		
– استردادت أخرى		**6.759.632,00**
مجموع الإستردادات		**12.816.543,00**
III. الخصومات		
– فائض القيمة عن التنازل عن الأصول الثابتة المعاد استثمارها (المادة 173 منق.ض.م.و.ر.م.)		
– حواصل وفوائض القيمة المتأتية من تنازل على الأسهل والأوراق المماثلة وكذلك تلك المتأنية من الأسهم أو حصص OPCVM هيئات التوظيف الأموال الجماعية القيم المنقولة المسعرة في البورصة .		
– المداخيل المتأتية من توزيع الأرباح الخاضعة للضريبة على أرباح الشركات أو تلك المعفاة صراحة (المادة 147 مكرر من ق.ض.م.و.ر.)		
– الإهتلاكات المتعلقة بعمليات عقود القرض الإيجاري (المقرض المؤجر) (المادة 27 ق.م.ت. 2010)		
– الإيجارات خارج النتيجة المالية (ملك المستأجر) (المادة 27 ق.م.ت 2010)		
– تكملة الإهتلاكات		
– خصومات أخرى		**279.238.037,00**
مجموع الخصوم		**279.238.037,00**
IV. العجز السابق القابل للخصم (المادة 147 من ق.ض.م.و.ر.م.)		
– عجز سنة 20		
– عجز سنة 20		
– عجز سنة 20		
– عجز سنة 20		
المجموع القابل للخصم		

- النتيجة الجبائية (I + II - III - IV)	ربــح	31.878.476,00
	خســارة	

الخاتمة

الخاتمة العامة

من خلال دراساتنا للمخزونات، ووقوفنا عند جوانب هذا الموضوع المختلفة ظهر لنا أن وظيفة التخزين بالرغم من كونها تعتبر من أهم الوظائف في المؤسسة، لما لها من تأثير مالي وإقتصادي على آداء المؤسسة بالإضافة إلى الأثر التشغيلي المتمثل في توقف النشاط أو تأخره، كما أنها ليست مجرد أماكن تخزين في أماكن معينة، وإنما هي عملية متابعة مستمرة ودورية ومتجددة بحالة تجعل من النسيج القاعدي الذي من خلاله يتم تجميع نشاطات المؤسسة، فهو من خلال دراستنا أكثر من كونها وظيفة عادية في المؤسسة بل مفتاح لكن النشاطات كونها تحدد سياسة المؤسسة ككل لإرتابطه بجميع وظائفها، كما تظهر أهمية الدقة في المتابعة اليومية والمحاسبية للمخزونات، وذلك من أجل تحديد الكمية والقيمة الحقيقية للمخزون والتي تعبر عن السياسة التموينية والتسويقية للمؤسسة لارتباطها بمختلف مؤشرات المخزون.

أولا: نتائج إختبار الفرضيات

- فيما يخص الفرضية الأولى التي تنص على أن"المخزون هو عبارة عن مجموعة من السلع أو المواد الموجهة للبيع أو الإنتاج أو الشراء، وتكمن أهميته في المحافظة على السير الحسن للمؤسسة"، فقد تم تأكيدها من خلال الدراسة النظرية حيث تم التوصل إلى أن المخزون يضمن استمرارية العملية التسويقية والإنتاجية بها ولهذا يجب على المؤسسات وضع جانب تسيير في محل الجد وهو الذي يساعد على التخطيط والتوجيه والرقابة وتنظيم المؤسسة.

- الفرضية الثانية" تعتمد المؤسسة على عدة طرق لتقييم المخزونات، كما تعد وظيفة جرد المخزونات من بين الوظائف الأساسية لها"، فقد تم تأكيدها في الجانب التطبيقي فقد إعتمدت الشركة على في التقييم على التكلفة الوسطية المرجحة لكل مخزوناتها، أما بالنسبة لجرد المخزونات فقد إعتمدت المؤسسة على الجرد الدائم في التحكم في حركة جميع مخزوناتها .

- الفرضية الثالثة" أهم الإجراءات المتبعة في تسيير المخزون هي التسجيل الدقيق في السجلات لحركة المخزونات"، الفرضية صحيحة حيث أن الإجراءات المتبعة في تسيير المخزون، استعمال الجرد المادي والمحاسبي، وضرورة التقييد في السجلات الخاصة بالمخزونات .

ثانيا: نتائج الدراسة

من خلال ماتم تقديمه في هذا البحث يمكن إستخلاص النتائج التالية:

- تعتبر وظيفة التخزين من أهم الوظائف في المؤسسة للدور الذي تقوم به وعلاقتها الوطيدة مع مختلف الوظائف بالخصوص وظيفتي الشراء والإنتاج.

- إن عملية الرقابة لمختلف أنواعها تعمل على إكتشاف الإخطاء بالمؤسسة ومنعها أو التقليل منها

.

- لابد من تخطيط وتنظيم علمي للمخازن لسهولة الترتيب بالنسبة للمخزونات.

- إن أهمية المخزون تدفع المؤسسة إلى القيام بعمليات الجرد عند إنتهاء كل دورة مالية مما يستوجب تقييم تلك المخزونات سواءا الداخلة أو الخارجة.

- تقييم المخزونات في مؤسسة **حضنة حليب** وفق طريقة التكلفة الوسطية المرجحة CMP

ثالثا: التوصيات

من خلال الطرح السابق للموضوع تمكنا إلى التوصل إلى جملة من التوصيات التي قد تعتبر كمنهج لدراسة جرد وتسوية المخزونات في المؤسسة الإقتصادية:

- الإهتمام بتنمية الكفاءات التي يعتمد عليها في عملية التسيير عامة، وفي عملية تسيير المخزون خاصة .
- مسايرة برامج المعلومات المستحدثة في تقييم المخزون.
- زيادة الطاقة الإنتاجية من أجل التوسع أكثر.
- ضرورة توفير مكاتب خبرة لتقييم مخزونات المؤسسة.

رابعا: آفاق الدراسة

بعد دراسة موضوع البحث، تظهر إمكانية المواصلة فيه من عدة جوانب من خلال إعتباره أساسا لإعداد بحوث مستقبيلة والتوسع فيها بحيث تشمل قطاعات إقتصادية أخرى وبنود أخرى للقوائم المالية مثل: التثبيتات، الخزينة وغيرها من الأصول.

قائمة المراجع

❖ **قائمة المراجع المستخدمة:**

- **أولا: الكتب:**

1- أحمد راشد الغدير، **إدارة الشراء و التخزين**، دار الزهران، عمان/ الأردن،1997.

2- أحمد طرطار، عبد العالي منصر، **تقنيات المحاسبة العامة وفق SCF الجانب التطبيقي**، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015.

3- بديسي فهيمة، **المحاسبة التحليلية**، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر،2012.

4- بن ربيع حنيفة، **الواضح في المحاسبة المالية وفق المعايير الدولية** ، منشورات كليك، الجزء الأول ، المحمدية–الجزائر، 2005.

5- بوشاش بوعلام، **المنير في المحاسبة العامة**، دار هومة للنشر، الجزائر 2003.

6- جمعة حميدات، **خبير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية**، طبعة عام 2014.

7- شعيب شنوف، **محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية**، الجزء الأول، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، الجزائر، 2008.

8- عبد الرحمن عطية، **المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي**، دار النشر جيطلي، سطيف، الجزائر، 2009.

9- عبد الرحمن عطية، **المحاسبة المعمقة وفق النظام المحاسبي المالي**، 27 شارع الشيخ بلحداد، الجزائر،2011.

10- عبد الستار، محمد العلي ، **الإدارة الحديثة للمخازن و المشتريات**، إدارة سلسلة التوريد، دار وائل للنشر،2006.

11- عبد العزيز، جميل مخيمر، **إدارة المشتريات و التخزين**، النشر العلمي و المطابع، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية1997.

12- عدنان كركور، **التخطيط العملي**، جامعة حلب، 1974 .

13- علي كساب: **تسيير المخزون مقاربات مختلفة**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر.

14- عمر صخري، **اقتصاد المؤسسة** ،الطبعة الثالثة ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

15- عمر وصفي عقيلي ، و أخرون ،**إدارة المواد الشراء و التخزين** ،الطبعة الثانية ،دار وائل ، عمان، الأردن 2004.

16- كمال الغربي، **أساسيات في الإدارة**، دار الفكر، الأردن، 1995.

17- لبوز نوح، **المحاسبة المالية طبقا للنظام المحاسبي المالي**، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2014.

18- محمد الحناوي ، **إدارة مشتريات و المخازن** ، الدار الجامعية المصرية ، مصر 1976.

19- محمد الزين، **تقنيات المحاسبة**، الجزء الأول، الطبعة الأولى، دار ابن رشد للنشر،2001.

20- محمد بوتين، **المحاسبة العامة ومعايير المحاسبة الدولية**، دار النشر page bleues، الجزائر.

21- مسعود صديقي، **المحاسبة المالية طبقا للنظام المحاسبي المالي**، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2014.

22- ناصر دادي عدون ، **المؤسسة الاقتصادية، دار المحمدية العامة**، الجزائر، 1997.

23- ناصر دادي عدون، **تقنيات مراقبة التسيير، المحاسبة التحليلية**، دار المحامدية، الجزائر 1999.

- **ثانيا: المذكرات:**

24- غربي، يوسف، **المؤسسة و تسيير المخزون**، مذكرة تخرج ليسانس مالية : كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.2005.

25- زينب جوري، تقسيم الأداء في منشأة صناعية، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية، مارس1989.

- **ثالثا: القوانين:**

26- الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 19، بتاريخ 25 مارس 2009، مدونة الحسابات و سيرها.